دراسة تحليلية لأثر معيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا

د.منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى*

أولا:الاطار العام للبحث

١/١ :المقدمة وطبيعة المشكلة

شهد العالم الاقتصادى العديد من الأزمات المصرفية المتكررة على المستويين المحلي والدولي، على مدار الأربعين سنة الماضية، مثل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية وأزمة القروض غير العاملة، جميع هذه الأوقات العصيبة في تاريخنا المالي الحديث، تدل على جوهر طبيعة أعمال البنوك الخطرة (Luca et al,2020) ، ويتفاقم أثر تلك الازمات على قطاع البنوك في ظل قدرة معدى التقارير المالية باستخدام ما يتوافر لديهم من خبرات ومهارات محاسبية في خداع مستخدمى القوائم المالية باستخدام آليات ادارة الارباح، وقد اثبتت الممارسات العملية ان ادارات البنوك بشكل عام لا تجد أفضل من مخصصات القروض في ادارة ارباحها (حسن، ٢٠١٦) .

ووسط جميع تلك الازمات السابقة ظهرت أزمة جائحة كورونا، والتى وجهت ضربة قوية للاقتصاد في جميع دول العالم، ازدادت حدتها على القطاع البنكى مقارنة بأي مؤسسة مالية أخرى، نتيجة تدعيمها للمخاطر التقليدية التي تواجه البنوك عادةً، مثل (مخاطر سعر الفائدة والسيولة والائتمان والسوق والسمعة ...وغيرها) والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة اليومية للوكلاء الاقتصاديين(الأفراد والشركات، والحكومات)، الامر الذى أدى الى زيادة حدة تلك المخاطر وتعميقها، فظهرت بشكل أعمق وأكثر توحشا أزمات مخاطر السيولة الائتمانية، وضغط الائتمان، وزيادة

*أستاذ مساعد، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية تجارة، جامعة السويس

الأصول غير العاملة ومعدلات التخلف عن السداد، مما يقلل من العائد من القروض والاستثمارات، وانخفاض أسعار الفائدة في السوق، ويزداد الامر سوءا ً لاسيما في البلدان النامية والتي ستؤدى جائحة COVID-19 بها إلى مجموعة معقدة من النتائج المتزامنة؛ على سبيل المثال، التخلف عن سداد القروض بشكل جماعي، وتصبح عمليات الاسترداد معقدة وصعبة، والمدخرات التي يلتهمها العملاء لدعم الحياة اليومية، وانخفاض توافر الأموال القابلة للقرض، وانخفاض الطلب على الاستثمار الجديد (Bipasha & Suborna ,2020)

ونتيجة لتلك الازمات الاقتصادية والاخلاقية واثرها على القطاع المصرفى، اتجه قطاع الخدمات المالية في أوروبا والمؤسسات المهنية، الى الاهتمام بمجالات الافصاح المحاسبى في التقارير المالية ، واصدار المعايير الخاصة بتغيير تنظيم المنتجات الأساسية والأدوات المالية للمؤسسات المالية، ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذى اهتم بإصدار المعايير الخاصة بزيادة الشفافية في المؤسسات المالية، وتمكين المستثمر من فهم تأثير أعمال التنفيذ اللاحق، ومن تلك المعايير التى تولت المنظمة اصداراها للعمل على تحسين شفافية القوائم المالية ، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والذى يتعلق بالملاحظات على البيان المالي حول الإفصاحات في وقت مبكر، ويعمل على تسهيل حصول المستثمرين والهيئات التنظيمية على المعلومة وجعلها في متناول ايديهم، مما يوفر تحليلاً أفضل وقابلية للمقارنة(Dirk& Maciej,2016)،والذى من شأنه أن يخفف من حدة التقلبات في الإقراض المصرفي خلال الدورة الاقتصادية، مما سيكون له الاثر على إقراض البنوك وتوزيعات رأس المال (Bert& Ben,2019).

وايمانا بالدور المصرفى ومن تداعيات تلك الازمات، تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية والتى اهتمت بإصدار المعايير المنظمة لعمل وكفاءة الاداء المصرفى والتى اختص بها اولى معاييرها "كفاية رأس المال" معيار الكفاءة المصرفية عام ١٩٨٨، ولكنه لم يساعد على توفير الدعم الكافى للجهاز المصرفى، فقام بإصدار مقررات بازل ٣ عام ٢٠١٠ لتحقيق السلامة المصرفية في نواحى معدلات السيولة

والمخاطر وكفاية رأس المال، بالإضافة الى اهتمامها بأهمية تطبيق معيار IFRS9 حيث اصدرت لجنة بازل ٣ عام ٢٠١٥ نماذج موضوعية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصصات الكافية لمواجهتها، والزام البنوك التجارية بإعداد وتصوير قوائمها المالية وفقا لمتطلبات معيار IFRS9 في عام ٢٠١٨ بشكل تجريبى وعن عام ٢٠١٩ بشكل إلزامى (على حميد ، ٢٠١٨) وذلك من أجل تحصين نفسها جيدا والتغلب على الاضطرابات المالية التى من الممكن ان تتعرض لها بمفردها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزى أو الحكومة قدر المستطاع، وبالتالى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفى حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، وخاصة ان الارباح تتحقق للبنوك من خلال الايرادات المتحققة من عمليات الاقراض ذات المخاطر المنخفضة (ابراهيم مروان ،٢٠١٩) (على حميد ، ٢٠١٨)

وبالتالى تتركز مشكلة البحث في المشاكل التى تواجه البنوك المصرفية في ظل الازمات المتلاحقة والتى انتهت بأزمة جائحة كورونا، والتى أدت إلى زيادة درجة المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرفية والتى تمثل انخفاض القدرة على سداد القروض،أهم تلك المخاطر التى تأثرت بشكل كبير بالجائحة، وأثرت على السيولة وكفاية رأس المال بها، الامر الذى قد يلقى بظلاله على القوائم المالية، ومحاولات التلاعب التى قد تنشأ عن محاولات الخروج من الازمة بالتالى العمل على ادارة الارباح، مما أصبح من الضرورى الاتجاه نحو المعايير المحاسبية التى تعمل على تدعيم الافصاح المحاسبى، حيث يعد الافصاح المحاسبى الركيزة الاساسية في تحقيق أهداف التقارير المالية التى توفر معلومات ملائمة للأطراف التى تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتزداد أهمية الافصاح عندما ترتبط بالمصارف التجارية بوصفها تعمل في مجال الوساطة المالية، حيث تتجمع لديها معظم المدخرات المجتمعية وتقوم بمنح الائتمان لفروع النشاط الاقتصادى، وأثناء تأدية هذه الوظائف تتعرض المصارف للعديد من المخاطر (Bert& Ben,2019)، الامر الذى لفت الانظار بشكل كبير نحو المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ليس لانه

يعمل على تحسين شفافية القوائم المالية فقط، بل لان متطلبات الالتزام بالمعيار في ظل ظروف جائحة كورونا وتداعى الوضع الاقتصادى للعديد من العملاء، سيؤدى الى تكوين العديد من المخصصات التى ستكون عبء على رأس المال والتى قد تتسبب في تكوين الاحتياطيات السرية.

وبالتالى تتمحور تساؤلات البحث في النقاط التالية.

١. ما هى المخاطر التى تواجه البنوك المصرفية في ظل الازمات المتلاحقة والتى انتهت بأزمة جائحة كورونا؟
٢. ما هو أثر تلك المخاطر على جودة التقارير المالية؟ وكيف للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أن يزيد أو يقلل من حدة تلك التأثيرات على القوائم المالية؟
٣. كيف تستطيع البنوك الحفاظ على كفاية رأس المال والحد من فداحة المخاطر التى تتعرض لها في ظل ظروف جائحة كورونا؟

١/٢أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من النقاط التالية: –

١. نظرا للخسائر الاقتصادية الهائلة التى تمر بالبلاد والعالم اجمع نتيجة ظروف كورونا، ظهرت الاهمية القصوى للحفاظ على المقدرات الاقتصادية للبلاد واهمها البنوك للحفاظ على كفاية رأس مالها.
٢. نظرا لاهتمام البنوك برفع قيمتها والثقة في ادائها لدى المستثمرين كان من الهام معرفة تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والتي تتعلق بالملاحظات على البيان المالي حول الإفصاحات في وقت مبكر، على تسهيل حصول المستثمرين والهيئات التنظيمية على المعلومة وجعلها في متناول ايديهم، مما يوفر تحليلاً أفضل وقابلية للمقارنة
٣. أهمية الوصول إلى حلول جوهرية لتأثير المعيار على المخاطر التى تتعرض لها البنوك في ظل أزمة كورونا، وهو الامر الذي يظهر تبعاته على كفاية رأس المال.

١/٣: أهداف البحث: من خلال تساؤلات البحث يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف التالية

١. توضيح المخاطر التى تتعرض لها البنوك في ظل أزمة كورونا.
٢. بيان أثر تلك المخاطر على جودة التقارير المالية بالبنوك، مع بيان كيف يمكن للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أن يزيد أو يقلل من حدة تلك التأثيرات على القوائم المالية بالبنوك.
٣. التعرض لبعض الحلول التى قد تساعد في الحد من مخاطر الجائحة التى قد تتعرض لها البنوك المصرفية والحفاظ على كفاية رأس المال.

١/٤: فروض البحث: – لتحقيق أهداف البحث، يسعى البحث لاختبار الفروض التالية: –

١. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جائحة كورونا وازدياد المخاطر التى تتعرض لها البنوك.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وجودة القوائم المالية بالبنوك.
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا

١/٥: منهج البحث: –يسعى البحث لتحقيق أهداف البحث، والرد على تساؤلاته من خلال اتباع المنهج الوصفى الاستقرائى لاهم الدراسات التى تناولت عناصر البحث، واختبار الفروض من خلال المنهج الاستنباطى للدراسة الميدانية.

١/٦: خطة البحث: سيتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية: –

ثانيا: الإطار النظرى للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

ثالثا: تحليل العلاقة بين جائحة كورونا والاوضاع بالبنوك المصرية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

رابعا: العلاقة بين جودة المعلومة بالتقارير المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ظل كورونا

خامسا: الدراسة الميدانية.

وسنتناول تلك النقاط بالتفصيل التالى

ثانيا: الإطار النظرى للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

نتيجة انهيار أكبر الشركات العالمية بسبب الضبابية وعدم الشفافية، وظهور الازمة المالية التى تعرض لها العالم عام ٢٠٠٨ ، زادت أهمية تسليط الضوء على إشكالية التلاعب بالدخل وحتمية إعداد معايير محاسبية ومالية تدير وتوجه التعامل بالأدوات المالية والتحوط عن المخاطر المحتملة والتحكم بعملية الاقرار بمختلف الارباح والخسائر الناجمة عن الدخول في معاملات، للتخفيض من درجة الخطر المتوقع باستخدام مختلف الادوات المالية المعاصرة.(العبسى ، ٢٠١٩) ، الامر الذى كشف عن ضعف شديد في الملاءمة المالية للبنوك، واغلبها كان يحصل على تصنيفات ائتمانية عالية لان معيار المخصصات التى يتم تكوينها لمواجهة ضعف الاصول كان يتم بناءه على الخسائر المحققة فعلا بمعنى عند تعثر قرض أو أصل مالى معين يتم تكوين المخصص المناسب وبالتالى لم تكن البنوك تعلم مدى ضعف أصولها وما يمكن أن يسببه من مشكلات، وكان ذلك سببا اساسيا في الازمة المالية التى نشبت عام ٢٠٠٨، كما أن الاوضاع قبل ٢٠٠٨ كانت غير صحيحة فالنموذج المالى كان غير سليم تماما لان البنوك والمؤسسات ليس لديها معلومات عن مدى كفاية رأسمالها لامتصاص الصدمات المستقبلية (نبيل ،٢٠١٨**)، كل ذلك ادى الى ظهور** المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، حيث بدأ مشروع تطوير المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠٠٨ ، عند ظهور الأزمة المالية وفي يوليو ٢٠١٤ ، تم إصدار الإصدار النهائي لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ للأدوات المالية ،بديل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".وأصبح تطبيق المعيار الجديد إلزاميًا منذ الأول من يناير ٢٠١٨ ، ومن المتوقع أن يكون له تأثير كبير على الميزانية العمومية للبنوك، حيث يمثل واحدة من التحسينات المركزية التي تقوم بها المنظمات لإزالة بعض القواعد والمحظورات

المركزية، وبالتالي السماح لمجموعة واسعة من ادوات التحوط(Edgar Löw,et al,2019)، ويقوم على الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقع في الوقت المناسب, ويتم الاعتراف الأولي للأداة عن طريق مرجحة تقديرات خسائر الائتمان المحتملة (أي القيمة الحالية للعجز النقدي) يتم حسابها كقيمة الفرق الحالية بين جميع عقود التدفقات النقدية المستحقة لكيان وفقًا للشروط التعاقدية للأداة المالية وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة تلقيها (أي كل حالات العجز النقدي) ، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.(٢٠١٩، Arndt& Daniel)

وقد جاء المعيار بديل للمعيار الدولى رقم ٣٩ حيث في السنوات الاولى من القرن الحادي والعشرين، كانت محاسبة الأصول المالية لا تزال تسترشد بالمعيار المحاسبي الدولي ٣٩ IASB)، الذي ينص على استخدام نموذج الخسارة الفعلية للاعتراف بخسائر الائتمان في الربح والخسارة، وذلك عند ظهور دليل مادى يدل على تكبد خسارة ناتجة عن انخفاض في قيمة القرض، ولم يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة للأحداث المستقبلية، الا انه في أعقاب الأزمة المالية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أثيرت مخاوف بشأن هذه الطريقة، لا سيما حول توقيت الاعتراف بنفقات خسارة القروض، حيث اعتبرت "قليلة جدًا ومتأخرة جدًا" ، ولذلك أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)باستبدال طريقة الخسارة الفعلية لتكوين مخصصات خسائر القروض بمقاربات بديلة "تتضمن مجموعة أوسع من المعلومات الائتمانية المتاحة "، وهى طريقة الخسارة المتوقعة باستخدام المعلومات الإحصائية لتحديد الخسائر المستقبلية المحتملة، بما يتوافق مع احتياجات مستخدمي البيانات المالية ومراعاة الشفافية فيما يتعلق بالتغييرات في الاتجاهات الائتمانية وبأهداف السلامة والحصافة الاحترازية) .Francisco and Javier,2020)

وعند تحليل المعيار نجد: ان الاعتراف بمخصصات الخسائر المتوقع حدوثها وليست الفعلية، تؤدى إلى حتمية التبويب والقياس والتقييم المحاسبى للأصول والالتزامات والمشتقات بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة على جميع

العمليات الائتمانية عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة ،حيث يتم تقدير مبلغ متوقع محدد بصورة صحيحة وغير متحيز بعد دراسة مجموعة من النتائج المحتمل حدوثها، ومراعاة القيمة الزمنية للنقود، بناء على معلومات موثوقة ذات دعم مستندى عن الظروف الحالية والاحداث الاقتصادية المتوقعة، كما يتطلب عند قياسه مجموعة من المعلومات أهمها الاحداث الماضية كالخبرة التاريخية في تقدير خسائر الادوات المالية، والظروف والاحداث التالية والتوقعات التى تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاصول المالية، وهو الامر الذى يؤثر على الارباح، ورأس المال النظامى (Albrahimi ,2020)

كذلك عند تحليلنا للمعيار نجد ان هناك وجهتى نظر بخصوص تأثير الافصاحات من واقع المعيار على كفاءة وضع البنوك، حيث نجد من جهة، أن الإفصاح في الوقت المناسب يؤدى إلى انضباط البنوك وتوفير حوافز للبنوك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر، كما توفر الإفصاحات الأكثر شمولاً المعلومات ذات الصلة حول الأصول المتعثرة ، والتي يمكن أن تقلل من حالة عدم اليقين، ومن جهة أخرى فان الإفصاح عن الخسائر أو التعرض للأصول المتعثرة يمكن أن يؤدي أيضًا إلى اندفاع البنوك، واتخاذ الإجراءات التصحيحية التي يعتبرها المستثمرون علامات ضعف (على سبيل المثال، خفض توزيعات الأرباح)، وبالتالي تنشأ مقايضات من أجل الاعتراف في الوقت المناسب بالخسائر على أصول البنك (على سبيل المثال، انخفاض قيمة القروض المتعثرة) هنا، تكون المخاوف شديدة بشكل خاص لأن تخفيضات القروض على الأصول المتعثرة تقلل من رأس مال البنك، "Charles et al,2020 "

وفى النهاية نجد أن الإفصاحات وقت الازمات قد تتسبب في مشاكل أو زعزعة استقرار البنوك حيث أن الأسواق لا "تنتظر" إفصاحات البنوك عندما تبدأ الأزمة في الظهور وتتدهور أوضاع السوق، إلا أن المزيد من عمليات الكشف المقبلة من الممكن أن تكون أفضل أو على الأقل لا يكون لها تأثيرات ضارة، حيث من غير المحتمل أن يكون حجب المعلومات مفيدًا، وخاصة إن إفصاحات البنوك ليست

المصدر الوحيد للمعلومات التي يستخدمها المستثمرون للتعرف على تعرض البنوك للمشاكل المالية، حيث يمكن للإفصاحات غير الكاملة أن تزيد الأمور سوءًا من خلال خلق عوامل تؤدى الى تآكل ثقة المستثمرين، وبالتالي، فإن أحد الدروس المهمة المستفادة من الأزمة هو أن طمأنة السوق بأن إفصاحات البنوك موثوقة أمر بالغ الأهمية للاستقرار المالي، على وجه الخصوص، في وقت مبكر من الأزمة، كذلك فأن الموثوقية مهمة مهما كان مستوى التفاصيل، "Charles et al,2020 "

وتأكيدا على ما سبق، نجد أن المعيار يحقق مجموعة من المزايا، والتى تظهر في الشفافية التى تظهرها متطلبات الإفصاح الموسعة المتعلقة بنموذج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي، كما من المتوقع أن تساعد تلك الشفافية والإفصاح على تدعيم التقارير الفردية للبنوك والإفصاحات الرقابية المجمعة الدورية ومدى صلاحية وكفاية مبالغ الخسائر المتوقعة المبلغ عنها (Albrahimi ,2020)، كما يقدم المعيار العديد من المعلومات ذات القيمة للمستخدم الخارجى للقوائم المالية والعديد من الاطراف الاخرى ذوى المصلحة ، حيث يعتمد هذا المدخل على حسابات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من المقترض فاذا ما تم تسجيل القروض والخسائر الائتمانية المحتملة بناء على القيم الاقتصادية لن تكون هناك حاجة الى حساب مخصصات لخسائر القروض وادراجها بالميزانية ، حيث أن أسعار الفائدة المتعاقد عليها في هذه الحالة ستغطى كافة الخسائر المتوقعة على مدار عمر القرض وبالتالى بمجرد وجود المعلومات الجديدة عن القيمة الاقتصادية للقروض يصبح من الاهمية بمكان تعديلها بالتغييرات المتوقعة بشأن التعسر المالى المستقبلية والتغيرات المتوقعة في معدلات الفائدة (دينا ، ٢٠١٩)، ويؤثر تطبيق المعيار على الودائع من خلال تعزيز ثقة المودعين في البنوك لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر، مما يمكن المؤسسات المصرفية من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها آن استحقاقها ، كما يسهم في تعزيز الدراسة السليمة لإمكانية العميل الائتمانية ، ومن ثم يمثل حماية للبنوك من أى مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية، وكذلك تقديم نماذج

موضوعية دقيقة لاحتساب مخصصات الاضمحلال ومكونات معيار كفاية رأس المال (محمد شحاته،٢٠٢٠).**كذلك تنبع المزايا الرئيسية في المعيار من خلال مقارنته بالمعيار الدولى ٣٩ والذى حل مجموعة من الانتقادات الموجهة للمعيار الدولى ٣٩** فوفقا للمعيار ٣٩ له اطار معقد للغاية يؤدي إلى تطبيق غير ثابت، كما أن الخيارات المختلفة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ جعلت المقارنة بين الشركات أمر صعب، كذلك فأن إتخاذ القرار في حالة تقدم خسارة القروض بناء على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ لا يقدم الحل الصحيح فهو اما متأخر جدا أو قليل جدا، ولا يعكس أنشطة الأعمال، حيث يمكن أن تظهر النتائج المحاسبية منفصلة عن أنشطة الأعمال، وقد تجنب المعيار ٩ تلك الانتقادات من خلال تقديمه لإطار بسيط وشامل يوضح متطلبات التصنيف والقياس للأدوات المالية، كما أتاح خيارات مخفضة على أساس قابلية الاحتفاظ بالأصول بدلاً من نية الاحتفاظ بالأصل الفردي، كما ساعد على اتخاذ القرارات عن طريق عكس تأثير أنشطة إدارة المخاطر على البيانات المالية مع المزيد من المتطلبات المستندة إلى المبادئ، وتصوير أنشطة الأعمال بما يعكس كيفية إدارة المنشأة لأدواتها المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية.(Dirk& Maciej,2016)، **في سياق الاستقرار المالي،** وفقا لمعيار المحاسبة الدولى ٣٩ كانت خسائر الائتمان يعترف بها فقط بمجرد حدوثها، نتيجة لذلك تظهر المشاكل الاقتصادية في وقت متأخر وفجأة، ولذا تم تصميم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ لتخفيف هذه المشكلة عن طريق تطبيق نهج التدريج ، الذي يعترف تدريجيا بخسائر الائتمان المتوقعة، مما يحافظ على الاستقرار المالى، حيث يجب أن يراعى المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك البيانات التاريخية، الظروف الحالية وكذلك التوقعات الداعمة للأحداث المستقبلية والاقتصاد الكلي, مما يخلق آثار إيجابية على الاستقرار المالي والمرونة المصرفية (Dirk& Maciej,2016).

ثالثا: تحليل العلاقة بين جائحة كورونا والاوضاع بالبنوك المصرية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

في نهاية عام ٢٠١٩، صُدم العالم بفيروس غير معروف من مدينة وهان، الصين، تم تسمية هذا الفيروس أخيرًا باسم COVID-19 وتم تصنيفه رسميًا على أنه جائحة من قبل (منظمة الصحة العالمية) بسبب انتشاره في جميع أنحاء العالم، وأدى إلى٩٥ ألف حالة وفاة حول العالم(Ariella,2020) ، ولمحاولة تفادى تلك المخاطر الصحية، قامت معظم الحكومات بمحاولة احتواء الفيروس، عن طريق إغلاق أجزاء من الاقتصاد، الامر الذى كانت معه التكلفة الاقتصادية هائلة، نتيجة فقد العديد لوظائفهم وتدمير تريليونات الدولارات من ثروات البورصة، الامر الذى أدى الى ركود اقتصادى كبير، وهبوط اسعار الاصول، وتوقعات مالية غير مؤكدة. (Johannesen &Hansen ,2020)، وبالتالى أصبحت بعض قطاعات الأعمال مديونة وغير قادرة على سداد أقساط قروضها الرئيسية ،أو فوائدها نتيجة تأثرها بفيروس كورونا، حيث توقفت ايرادات الشركات، مما أثر على الأرباح المحققة ورأس المال وفي النهاية على الملاءمة المالية، لذلك، خلال هذه الجائحة يجب على البنوك أن تكون أكثر صرامة في الموافقة على المقترضين (Ariella,2020). حيث ان الوباء غير كلا جانبي المعادلة، من خلال إبطاء نمط نمو الائتمان حيث لن تكون البنوك مرتاحة للإقراض في وقت الأزمة و/ أو سينخفض الطلب على الائتمان عندما لا يبدو الأداء الاقتصادي كالمعتاد، وعلى الجانب الاخر يتم الطعن في أنظمة البنوك المستقرة بسبب الطلب اللاحق من المقترضين للبنوك للتنازل عن أو خفض سعر القروض(Tesfaye ,2020) ، مع الأخذ في الاعتبار أن جائحة COVID-19 يمكن أن تهدد بشكل كبير أداء البنوك في البلدان النامية وبقائها ونموها، لا سيما في تلك التي تلعب فيها البنوك دورًا مهيمنًا في الاقتصاد، ولذلك كان من الهام التعرف على المخاطر التى سببتها الجائحة للبنوك كما يلى: -

١/٣: تحليل الدراسات السابقة لتحديد المخاطر ونواحى الضعف التى سببتها الجائحة في البنوك

تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين، وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة، والمخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر ، وبالتالى فأن حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية. (أنس، ٢٠١٩)، ومن أهم القطاعات التى تم التركيز على ما لحق بها من مخاطر في ظل أزمة كورونا هى قطاع البنوك، حيث أظهرت البنوك ميزانيات مشوهه للغاية، ليس فقط في تلك الازمة بل بدأ ذلك خلال الأزمة المالية العالمية، حيث مارست البنوك العديد من الممارسات الخاطئة والتى مع الوقت دفعت المؤسسات المالية نحو الإعسار، كما وجد أن البنوك النظامية تشارك في ممارسات محاسبية لتيسير الدخل أثناء فترات الركود، كما لاحظوا أن البنوك النظامية العالمية في أوروبا تنخرط في ممارسات تسهيل الدخل في حقبة ما بعد الأزمة بينما كان تجانس الدخل شائعًا بين البنوك غير النظامية في حقبة ما قبل الأزمة(Petersonn,2020)، ولأن جائحة COVID-19هو تجربة فريدة للعالم، فإن الأدبيات المتعلقة بآثاره على البنوك لا تزال تتطور، ومع ذلك ، فإن الدروس المستفادة من الأزمات المالية النظامية المنتشرة عالميًا مثل الأزمة المالية العالمية (GFC) لعام ٢٠٠٨ يمكن أن يكون لها بعض الأهمية خاصة لأن التأثيرات على البنوك من المرجح أن تكون متشابهة، حيث تعتبر الأحداث المنهجية الخارجة عن النظام المصرفي مثل حالات الركود والوباء والحرب والاضطرابات السياسية والكوارث البيئية ذات آثار سلبية هائلة على قيمة الشركة وأداء البنوك، مما يجبر الكثيرين على الفشل أو الإفلاس في الحالات القصوى، وبالتالى فأن "الأزمات" المالية و"الوباء" العالمية تؤدى إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادى، وبالتالى فإن كلا الحدثين يستدعي إعادة تقييم المخاطر

والتهديدات وفشل البنوك في "النظام البيئي" المالي، حيث حمل جائحة مثلCOVID-19 مجموعة معقدة ومتنوعة من العواقب على البنوك، مما يهدد استقرار النظام المصرفي، والاضرار بنموذج الأعمال الأساسي للبنوك وتوليد الإيرادات ويمكن أن يخلق صدمة إيرادات كبيرة في البلدان التي يهيمن فيها الإقراض على محفظة أعمال البنوك، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية والناشئة. بعبارة أخرى، ستشهد البلدان التي يعتمد فيها توليد إيرادات البنوك بشكل كبير على أنشطة الإقراض التأثير الأكبر لانخفاض الطلب على التمويل، وستتفاقم المشكلة بسبب قيود قدرة الإقراض التي تواجهها البنوك بسبب نقص السيولة بسبب عمليات السحب(Bipasha &, Suborna ,2020)

ومن هنا نجد أن من الهام التعرض الى **أهم تلك المخاطر** للمساعدة على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها، حيث أظهرت دراسة (Bipasha &, Suborna ,2020) أن التأثيرات الضارة لجائحة COVID-19 على البنوك يمكن بيانها في ثلاث نواحى **(قيمة الشركة، وكفاية رأس المال، ودخل الفائدة)** حيث تشير النتائج إلى أن جميع البنوك من المحتمل أن تشهد انخفاضًا في **قيم الأصول المرجحة بالمخاطر، ونسبة كفاية رأس المال، ودخل الفوائد** على مستوى البنوك الفردية والقطاعية، فبالنسبة **للدخل من الفوائد** من المرجح أن ينخفض بسبب قلة التجارة الدولية، وانخفاض التعامل في العملات الأجنبية، كما بدأت البنوك في العديد من البلدان بالفعل في التنازل عن رسوم التأخير في السداد، وزيادة حدود بطاقات الائتمان، في محاولة لمساعدة عملائها على النجاة من الوباء، وبالنسبة **للانخفاضً في قيم الأصول المرجحة** ستؤدي الكثير من النتائج التراكمية للتأثيرات التي تمت مناقشتها حتى الآن إلى زيادة القروض المتعثرة وتقليل جودة الأصول للبنوك، وسيؤدي انخفاض قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر بدوره إلى انخفاض كفاية رأس المال للبنوك، مما يهدد الملاءمة المالية للبنوك، وبقائها واستدامتها، ويمكن أن تنخفض كفاية رأس المال للبنوك نتيجة محاولة البنوك استخدام جزء من رؤوس أموال الفئة ١ أو ٢ لدعم استدامتها التشغيلية والمالية كجزء من خطة مكافحة

تكرار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، وتتأثر السياسة الاقراضية بكفاية رأس المال حيث يعتبر حاجز واقى يمنع تسرب الخسائر الى الودائع فكلما زاد رأس مال البنك عن الحد الادنى للكفاية كلما زادت قدرته على تحمل الخسائر وتجنب الازمات المالية، يؤكد المنظمون في جميع أنحاء العالم على فكرة أن البنوك يجب أن تمتلك احتياطيات كبيرة من حيث رأس المال والسيولة للبقاء على قيد الحياة خلال انكماش دراماتيكي آخر، حيث ستظل بعض البنوك تحت ضغط هائل للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة بسبب أزمة الوباء المستمرة(Saqib,2020).حيث تهدف كافة المعايير الخاصة بكفاية رأس المال الى التأكيد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى من أمواله التي تساعده على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر وهو ما يمثل تعريف كفاية رأس المال واتفق مع ذلك (Charles et al 2020) حيث رأى أن من أهم المخاطر الى تواجه البنوك هي ما يتعلق **بكفاية رأس المال،** حيث يعد كفاية رأس المال السهمي للبنك ذو أهمية قصوى، ليس فقط للبنوك، ولكن أيضًا للمجتمع ككل، وظهر ذلك بصورة واضحة خلال الأزمة المالية العالمية بشكل مؤلم، حيث يمكن للمؤسسات المالية ذات رأس المال غير الكافي أن تلحق أضرارًا جسيمة تتجاوز الخسائر المباشرة التي يتكبدها مستثمروها، وفرض عوامل خارجية سلبية على المجتمع، ولذا وضع المنظمون في جميع أنحاء العالم مجموعة موحدة نسبيًا من الإرشادات لتقييم كفاية رأس المال، بناءً على أو مستوحاة من عمل لجنة بازل للإشراف المصرفي(BCBS) ، يستخدم المنظمون هذه النسبة لتقييم الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك، وكذلك لمراقبة استخدام البنوك للديون،وعندما تنخفض تلك القيمة في البنك عن حدود معينة، يمكن للجهات التنظيمية اتخاذ مجموعة متنوعة من "الإجراءات التصحيحية الفورية" . واشارت دراسة (Ghufran etal,2020) **إلى زيادة كبيرة في المخاطر النظامية أثناء الجائحة،** حيث تُعزى نقاط الضعف المتزايدة للمخاطر النظامية في النظام المصرفي إلى ثلاثة أسباب، مخاطر السيولة بسبب التباطؤ الاقتصادي، والتحمل المالي، وانخفاض الوصول إلى أسواق رأس المال بسبب انخفاض التصنيف الائتماني المحتمل، واشار Tesfaye

(2020,) أن من أهم مشاكل البنوك هي **السيولة:** تشير حالة السيولة للبنك إلى موقف البنك للوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب وبطريقة فعالة،ولأهمية السيولة يحدد المنظمون في معظم البلدان الحد الأدنى المطلوب لمستوى السيولة لدى البنوك، والتي ترتبط بتحصيل الودائع، وهذا يعني أن البنوك تقدم خدمات الوساطة من خلال تحصيل الودائع والخصوم الأخرى وتحويل هذه الأموال إلى الأصول المدرة للفوائد، وبالتالى يتم تضمين فوائد الودائع كمدخل ثالث إلى جانب رأس المال وتكاليف التشغيل في الاعتبار عند حساب السيولة، ولذا تنشأ ضغوط السيولة نتيجة عدم تطابق الاستحقاق بين الأصول والخصوم ، وترتبط حاجة البنوك إلى المزيد من السيولة بوضع الرافعة المالية العالية نتيجة انخفاض قاعدة رأس المال المحدودة للغاية للبنوك مقارنة بممتلكاتها من الأصول. وتأكيدا على ذلك أوضح ,Bipasha &) (Suborna ,2020ان البنوك ستواجه أزمة السيولة نتيجة انخفاض نسبة الودائع، حيث قد يختار العديد من المودعين سحب مدخراتهم لدعم نفقات معيشتهم وصحتهم، وأصبحت فرص الدخل للأفراد والشركات محدودة بشكل متزايد مما قد يجبرهم على التهام مدخراتهم، وإذا استمر هذا لفترة طويلة، فسوف يتسبب في نقص السيولة ويحد من قدرة الإقراض للبنوك، واتفق في الرأي ((Asli et al,2020) بأن المرحلة الأولى من الأزمة اتسمت بنقص السيولة، وأظهرت البنوك وجود احتياطيات سيولة منخفضة، أكبر من المعتاد وأشار الى توقعات المشاركين في السوق بأن البنوك ستواجه خسائر ربح أعمق وأطول أمداً من الشركات الأخرى.

كما اشار (Asli et al,2020)انه خلال أيام **خفض أسعار الفائدة** ، شهدت البنوك ذات السيولة المنخفضة عوائد غير طبيعية أعلى من البنوك الأكثر سيولة، حيث عكست البنوك توقعات الأسواق بأن أسعار الفائدة المنخفضة من شأنها أن تزيد السيولة في النظام المالي، وبالتالي تؤكد النتيجة أن سياسة أسعار الفائدة ظلت أداة سياسية رئيسية في بداية الأزمة ، نظرًا لأن الأسواق على دراية بالسياسة النقدية التقليدية. حيث يظل الدخل من مصادر الفائدة هو المصدر الأول والموثوق به للدخل للنظام المصرفي الخاص، لضمان الربحية وتعزيز قاعدة الكسب، حيث يعد

الافتقار إلى خيارات الاستثمار الأفضل بخلاف القروض وغياب الأسواق المتطورة وعروض الخدمات المحدودة مثل الخدمات الاستشارية من الأسباب التي يمكن الاستشهاد بها عند انخفاض السيولة (Tesfaye ,2020)، **الامر الذي يؤدى الى زيادة تعقد مشكلة السيولة عند ارتفاع نسبة القروض في محفظة أصول البنوك**

ومن أكبر المشاكل التى تواجهها البنوك والتى تفاقمت حدتها بسبب الجائحة، هى خسائر القروض. حيث من المرجح أن يؤدي الوباء إلى تفاقم وضع القروض المتعثرة، والانخفاض في جميع الأبعاد الثلاثة (قيمة الشركة، وكفاية رأس المال، ودخل الفائدة) بشكل أكبر عند زيادة معدل القروض المتعثرة ، وتُظهر النتائج أيضًا أن زيادة ١٠٪ من معدل القروض المتعثرة قد تجبر كفاية رأس المال لجميع البنوك على التقليل من الحد الأدنى لمتطلبات BASEL–III (Bipasha &, Suborna ,2020)، وبالتالى تزداد مشاكل ممارسات إدارة الائتمان الداخلية، وتُظهر نسبة المخصصات إلى القروض مستوى منخفضًا في النظام المصرفي الخاص والتي لا تخضع للتنظيم الصارم. ومن قياس مرونة تصنيف القروض وتوجيهات المخصصات، يتضح أن البنوك لا تستطيع إدارة مستوى الأصول المتعثرة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الطلب المتزايد من المقترضين لإعادة التفاوض بشأن الائتمان بالإضافة إلى ضعف الأعمال التجارية المختلفة الناتج عن تأثير الوباء. وتزيد مخاطر الائتمان من تكلفة الائتمان من خلال التأثير على مصروفات المخصصات (Tesfaye ,2020)،وتعتبر مخاطر الائتمان المصدر الرئيسى للازمات المالية التى تواجه البنوك على المستوى العالمي، والتى تعود إلى تدنى معايير الائتمان للمقترضين بالإضافة الى سوء ادارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام الكافى للمتغيرات الاقتصادية، وتنشأ المخاطر الائتمانية عن عدم الدفع أو اعادة جدولة االمدفوعات في اى موعد من مواعيد الاستحقاق والتى تؤدى الى خسارة البنك (أحمد عابد،٢٠٢٠)، ويؤكد على ذلك (أنس، ٢٠٢٠) بأن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها :المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل، وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية، وتعرف

مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، ويعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك، والتي ترتبط بعدد من المخاطر، مثل عدم قابلية أو إحجام العميل أو الطرف الآخر للوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالاقتراض، التجارة، الحماية من الخسائر، التسديد والعمليات المالية الأخرى، أو مخاطر التركز الائتماني، أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة. **وبسبب جائحة كورونا،** ازداد انخفاض مستويات الأسعار، والتسريح الجماعي للعمال وخفض الوظائف، وأصبحت أسعار الصرف غير مواتية للمصدرين، وزيادة المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للقطاع الخاص، ولذا يواجه المقترضون من البنوك – الأفراد والشركات– مخاطر عالية للتخلف عن السداد(Vidovic& ,2020 Tamminaina).كما رأى (Bipasha &, Suborna ,2020) أن القطاع المصرفي يشهد تصعيدًا في مخاطر التخلف عن السداد ومعدلاته بسبب انخفاض الدخل والتدفقات النقدية إلى المقترضين بسبب التباطؤ الاقتصادي والإغلاق القسري، وستكون الأزمة أسوأ بالنسبة للمقترضين الذين يعتمدون على الصادرات إلى السوق الدولية ، حيث يكافح الاقتصاد العالمي للبقاء على قيد الحياة من الوباء ، وستكون هذه الآثار شديدة أيضًا بالنسبة للشركات الصغيرة التي يتمثل شريان حياتها الوحيد في القيام بالأعمال اليومية وتوليد ما يكفي من التدفقات النقدية للبقاء. ولذا خلال وبعد الوباء، البنوك التي لديها مخاطر إقراض كبيرة خاصة بالنسبة للصناعات الموجهة للتصدير والشركات الصغيرة قد تشهد ارتفاعًا حادًا في معدلات التخلف عن السداد، علاوة على ذلك، قد يحول الوضع العام العديد من المقترضين إلى متخلفين

عن السداد وقد يزيد من مخاطر الائتمان للبنوك من الممكن أن تنخفض القيمة السوقية للضمانات المقدمة مقابل القروض المضمونة في القيمة، مما يزيد من التخلف عن السداد للبنوك. واشار ((Asli et al,2020 أن مساعدة المقترض والإجراءات الاحترازية أدت إلى تفاقم الضغط على البنوك التي تعاني بالفعل من نقص في رأس المال.

٢/٣: المعيار ٩ وتفاقم الوضع في البنوك بسبب الجائحة.

المعيار وكفاية رأس المال : بالرغم من كل المزايا ،التى سبق توضيحها والخاصة بمعيار ٩ الا ان هناك بعض المآخذ على المعيار والتي ترتبط بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك في ظل الجائحة ، والتي ساهم المعيار للأسف في زيادة حدتها بصورة أكبر ،كما يلى : فنجد أن الاعتراف المبكر بالخسائر يؤثر سلبًا على مرونة البنك من خلال خفضه مستويات رأس المال، حيث تقوم البنوك بتكوين مخصص خسائر الائتمان عن توقعات مستقبلية وليس خسائر حقيقية مما سيؤثر على الربحية ورؤوس أموال البنك وبالتالى اظهار نتيجة الاعمال بشكل منخفض مما يؤثر على نصيب السهم ، كما ان زيادة مكون مخصص خسائر الائتمان سيؤثر على عدم اعتماد ٢٠٪ عند اعداد الاقرار الضريبى لضريبة الدخل للبنك مما يزيد من أعباء ضريبة الدخل (نبيل، ٢٠١٨) كما قد يؤثر زيادة التقدير أيضًا على قابلية مقارنة الأرباح حيث ستختلف توقعات الإدارة عبر البنوك عن توقعات المشاركين في السوق (Albrahimi ,2020) **الامر الذي يتضح معه ان الالتزام بالمعيار، قد يؤثر على كفاية رأس المال، نتيجة زيادة المخصصات وقت الازمات، وهو الامر الذى اتضح بصورة جلية في وجود جائحة كورونا.**

حيث يمثل رأس المال قناة رئيسية يمكن من خلالها للقواعد المحاسبية أن تؤثر على سلوك البنك وبالتالي على الاستقرار المالي، حيث يحدد الاعتراف بالخسائر والمخصصات وكذلك قواعد الانخفاض في القيمة أرباح البنوك وحقوق الملكية ويمكن أن يكون لها تأثير مباشر على رأس المال التنظيمي الذي تحدده اللوائح. "Charles et al,2020"، فعند النظر إلى رأس مال البنك باعتباره أحد الموارد

الرئيسية للبنوك التي تعمل بمثابة حاجز في أوقات الأزمات وكذلك مصدر للاستثمار في الأوقات الجيدة، فأنه في مثل هذه الفترات المحفوفة بالمخاطر، يبدو من المهم تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنوك حتى تتمكن من امتصاص المخاطر الناشئة عن أسوأ الظروف الاقتصادية والمالية، كان هذا السيناريو حقيقة مثبتة خلال الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ حيث كانت البنوك التي كانت في وضع سيولة ورأس مال ضعيف نسبيًا معرضة بشكل كبير للاضطرابات، هذا هو السبب في أن العديد من المنظمين يطالبون البنوك بالاحتفاظ بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بناءً على مستوى الأصول المرجحة بالمخاطر، ومن ثم يجب أن تظل متطلبات نمو رأس المال، جزء من الاحتياطات التنظيمية في المستقبل القريب، في مثل هذا الصدد، يجب على البنك أن يضع تدابير تنفيذية للحفاظ على جزء من ربح هذا العام والأعوام اللاحقة لخدمة تراكم القاعدة الرأسمالية للبنوك، بالإضافة إلى كونه وسيلة حماية في أوقات الاضطرابات، فإن رأس المال القوي يحافظ أيضًا على مرونة سيولة البنوك (Tesfaye,2020)

المعيار وكفاية رأس المال وخسائر القروض وبالتالي وفقا لما سبق فأن الحفاظ على كفاية رأس المال، يمثل صدمة كبرى للبنوك عند التزاماها بمعيار ٩ والذى يجعل معظم البنوك بفضل الجائحة خاسرة، فعندما يتعذر على احتياطيات خسائر القروض استيعاب خسائر الائتمان خلال فترات الركود، يتعين على البنوك الاعتراف بقدر أكبر من مخصصات خسائر القروض، الأمر الذي يقلل بدوره من كفاية رأس المال (Bushman and Williams2015). ، وهو الامر الذى أكده Albrahimi (2020,) والذى أوضح أنه عندما يتم استخدام التقدير المحاسبي لتوقع تدهور القرض في المستقبل، تثار المخاوف من أن مكاسب نموذج الخسارة الائتمانية الجديدة المتوقعة قد تطغى عليها الخسائر، مما يضعف شفافية البنوك فى السوق، وهنا تظهر عدم فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية نتيجة زيادة نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ، بالإضافة الى أن الخسائر الناتجة عن عدم تسديد هذه الديون، تؤثر على احتياطيات و رأس مال البنوك وعلى سيولته مما يكون له

الاثر السلبى على ارباح البنوك ويضعف قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المختلفة مما قد يؤدى الى افلاس البنوك (احمد عابد ، ٢٠٢٠)، **حيث** سيعتبر جميع العملاء وضعهم حرج وبالتالى يتم تكوين العديد من مخصصات القروض غير الحقيقية والتى يترتب عليها تكوين احتياطيات سرية مما يضعف من كفاءة رأس المال .و**هو التصور القاتم لنتائج كورونا على البنوك** .ويؤكد "Charles et al,2020 " على ما سبق ، حيث يرى أن البنوك ذات رأس المال التنظيمي المنخفض أكثر ترددًا في الاعتراف بخسائر القروض، حيث يرتبط مؤشر انخفاض رأس المال التنظيمي بشكل إيجابي وكبير بمؤشر جودة القروض ، حيث أشار إلى أن الاستجابة التنظيمية بعد الأزمة (فيما يتعلق بالمحاسبة) ركزت إلى حد كبير على القواعد (أو الخسارة) ، وليس على الآليات التي يمكن أن تغير إحجام البنوك عن الإبلاغ عن الخسائر والانخفاض في قيمة أصولها، علاوة على ذلك، لن تعمل مخصصات الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة على تزويد البنوك بالحوافز لاتخاذ إجراءات تصحيحية إذا غيرت الهيئات التنظيمية القواعد أو أصبحت متساهلة في إنفاذها بمجرد أن تواجه البنوك المشاكل. وبالتالي، بدون إنفاذ قوى والتزام من جانب الجهة التنظيمية، فمن غير المرجح أن يكون لنموذج الخسارة المتوقعة التأثيرات المرجوة، كما يمكن للمنظمين تطبيق ما يسمى بالمرشحات الاحترازية لمواجهة هذا التأثير المباشر، من خلال تعديل البنود المحاسبية التي تدخل في حساب رأس المال للأغراض التنظيمية (على سبيل المثال، استبعاد الأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة). ومن الأمثلة البارزة على ذلك الأرباح والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع، والتي يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل المتراكم (AOCI)، وهو مكون منفصل من حقوق الملكية الدفترية للبنك.

المعيار وخسائر القروض : فى ظل جائحة كورونا، كما سبق الاشارة ازدادت قيمة خسائر القروض، الامر الذى يرتبط بصورة مباشرة بالمعيار ٩ والذى يختص بمخصصات خسائر القروض، حيث تناول (**Albrahimi,2020**) تأثير المعيار ٩ على إمكانية التنبؤ بمخصصات خسائر القروض والعواقب المحتملة على انضباط

السوق، والعلاقة بين مخصصات خسائر القروض المعترف بها والمحددات الموضوعية لنموذج الخسارة الفعلية (أي التغييرات في القروض المتعثرة ومستوى القروض المتعثرة) وانتهت الدراسة بأن النتائج التجريبية تشير إلى انخفاض في الارتباط بين مخصصات خسائر القروض ومحددات نموذج الخسارة الفعلية ، نتيجة اتجاه البنوك للتلاعب في مخصصاتها بغض النظر عن التعثر الفعلى للقروض . حيث أن ادارات البنوك بشكل عام لا تجد أفضل من مخصصات القروض في ادارة ارباحها, وذلك نتيجة تعرضها للضغط من بعض المساهمين والتى تترقب بشكل ممنهج نتائج النشاط فأن كان معدل الاداء الفعلى للبنك لا يرقى الى طموحات حملة الاسهم بالشكل الذى تنخفض معه توزيعات الارباح فلا تجد الادارة مناصا من تعديل رقم الربح ، من خلال إجراء المقايضة المناسبة بين الربح المحاسبى وبعض المتغيرات المرتبطة به، مما يؤدى في نهاية الامر الى الافصاح عن ارباح غير حقيقية ، وهذا التلاعب قد يتم من خلال تخفيض قيمة مخصصات القروض التى هى في الاساس عبء على الايراد فترتفع قيمة الارباح للمستوى الذى يرضى طموحات حملة الاسهم ولا يعرض قيمة المنشأة للانخفاض في سوق الاعمال ، نتيجة زيادة قيمة السهم في البورصة، أو زيادتها لتخفيض الضرائب (د.حسن ،٢٠١٦). وبالتالى فأن الزيادة في احتياطيات خسائر القروض، والتى طالب بها المعيار وبشكل استباقى، والذى نتيجة لجائحة كورونا وتعثر العديد من المستثمرين والمقرضين بالوفاء بديونهم، قد تتزايد مقدار المخصصات التى سيتم تكوينها عن خسائر الديون المتوقع حدوثها، وهنا **أوضح**(Paul& Nancy,2020) ان الزيادة في احتياطيات خسائر القروض، هي أفضل مؤشر على فشل البنك بسبب تضمين احتياطيات خسائر القروض في نسب رأس مال البنك، كمؤشر لإخفاقات البنوك في المستقبل. حيث يسعون إلى الحد من نمو خسائر القروض في ميزانياتهم العمومية من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال المطلوبة من خلال حزمة الإغاثة المعلنة، حيث يُسمح للبنوك التجارية بتقليل مخصصات خسائر القروض وعدم تعليق هامش الربح غير المحقق مقابل القروض المعاد هيكلتها.

٣/٣ نواحى العلاج

وضعت البنوك عدة سياسات للتعامل مع هذا الوباء. تشمل هذه السياسات خفض أسعار الفائدة لدعم زخم الانتعاش الاقتصادي، وزيادة كثافة التدخلات في السوق لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وتوسيع الأدوات والمعاملات في سوق المال لتشجيع المستثمرين الأجانب على المزيد من التحوط ضد مخاطر سعر الصرف، وزيادة ضخ السيولة في سوق المال والأعمال المصرفية من أجل تشجيع التمويل لعالم الأعمال والاقتصاد، وتيسير عودة السياسات الاحترازية الكلية لتشجيع البنوك على تمويل عالم الأعمال والاقتصاد. مع هذه السياسة، يجب على البنوك والشركات أيضًا الامتثال للسياسات الحكومية، (٢٠٢٠، Ariella).وبالتالى يمكن تصنيف تلك الإجراءات التي تستهدف القطاع المصرفي وقت الوباء إلى: (١) دعم السيولة، (٢) التدابير الاحترازية، (٣) مساعدة المقترض، (٤) السياسة النقدية، ويتم دعم السيولة عن طريق إجراءات تستخدمها السلطات النقدية لتوسيع التمويل المصرفي قصير الأجل بالعملة المحلية والأجنبية، والزيادة الكبيرة في أسعار أسهم البنوك، حيث يكون لتلك المبادرات لدعم السيولة تأثير إيجابي في تقليل علاوة مخاطر السيولة (أي أن البنوك التي لديها مخصصات سيولة أقل ستشهد عوائد غير طبيعية أكبر)، وتشمل مساعدة المقترض على خطوط الائتمان التي ترعاها الحكومة أو ضمانات المسؤولية لتعزيز تدفق الائتمان إلى الأسر والشركات، ويكون لمساعدة المقترض تأثير فوري قوي على أسعار أسهم البنوك، ، ولكن تتطلب مساعدة المقترض التزامات مالية كبيرة، مع ملاحظة أن الارتباط الإيجابي بين فائض عوائد الأسهم وتدابير مساعدة المقترض مقتصر على البلدان المتقدمة، عن البلدان النامية، حيث يوجد مجال أقل للتوسع المالي، وتتعامل الإجراءات الاحترازية مع التخفيف المؤقت للمتطلبات التنظيمية والإشرافية، بما في ذلك احتياطيات رأس المال. وأخيراً، تشمل السياسة النقدية خفض أسعار السياسة والتيسير الكمي (أي شراء الأصول). ويبدو أنه خلال الأزمة، كان للوصول إلى إعادة تمويل البنك المركزي والمبادرات التي تعالج النقص في التمويل المصرفي تأثير مهدئ على الأسواق، كما يتضح من

أداء أسهم البنوك المفرط حول هذه الأحداث علاوة على ذلك، تماشياً مع هدف السياسة التي تتضمن عادةً تقديم ضمانات حكومية، تحول تلقائيًا المخاطر من ميزانيات البنوك إلى الدولة السيادية.(Asli et al,2020)

وكان من أهم الحلول الاخرى نتيجة لهذا الوباء الذي يتطلب منا البقاء في المنزل، الاتجاه الى الخدمات الرقمية، عن طريق اتجاه البنوك لتعظيم خدماتها المصرفية عبر الإنترنت وعبر الهاتف المحمول. (Ariella ,2020). وأخيرا السعى نحو تقليل التعرض لمخاطر الائتمان للبنك؛ من خلال مطالبة المقترض بتوفير رأس مال أو ضمانات إضافية ؛ كذلك العمل مع المقترض لتقييم المشكلات وإيجاد حلول لزيادة خدمة القرض والقدرة على السداد ، مثل تقديم المشورة ، وتطوير برنامج من أجل خفض تكاليف التشغيل و/ أو زيادة الأرباح، أو بيع الأصول، أو تصميم برنامج إعادة هيكلة الديون، أو تغيير شروط القرض؛ لذلك، يجب أن تكون الإجراءات التي يجب على البنوك اتخاذها شاملة بما يكفي لعدم إهمال المشاكل وتمكين المقترضين من حل التزامات سداد ديون المقترضين (Tesfaye ,2020)

علاج مشاكل المخصصات، تقوم على وتيرة واحدة وهى دعم المقترضين ، حيث رأى(Saqib,2020) أن المصلحة الذاتية للبنوك تستلزم اتباع سياسة التساهل مع المقترضين الذين يعانون من مشاكل من أجل تجنب زيادة احتياطياتهم من خسائر القروض،حيث تقدم البنوك أموالاً إضافية للشركات والأسر المتعثرة ، والاستمرار فى تحديد هامش ربح على القروض غير المسددة من أجل تأجيل الإعسار، والإبقاء على القرض منتظمًا، ومنه تبدو الميزانية العمومية للبنك أفضل أكثر، فوفقا للمعيار، تحتاج البنوك إلى ضمان التنفيذ الفعال لخططها للوفاء بمتطلبات رأس المال المعزز بنسبة ١٢.٥٪ بحلول نهاية ديسمبر ٢٠١٩– ٢٠٢٠ . والذي فيه يجب ألا يقل الحد العام من نسبة مصروف المخصص لمحفظة البنوك عن حد معين (لا يقل عن ٣٪ من إجمالي القروض كمثال) (Tesfaye ,2020).

وأيد (Tesfaye ,2020) ذلك ، حيث يرى مجموعة من الآليات التى تمثل طرق علاج والتى منها، وجوب العمل على دعم البنوك التجارية لتقديم الإغاثة

للمقترضين على قروضهم بسبب جائحة كوفيد ١٩، والعمل على ضمان السيولة في السوق والحفاظ على الأعمال التجارية واقفة على قدميها خلال الأوقات الصعبة لوباء Covid-19، واخيرا تشجيع استخدام القنوات الرقمية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول بدون تلامس والتي تحافظ على دفع المعاملات حتى أثناء إجراءات الإغلاق؛ والحد من نسبة توزيعات الأرباح أو الاحتفاظ بأرباح السنة الحالية بالكامل كوسيلة للتخفيف من مخاطر الائتمان ؛كذلك وضع مراقبة دقيقة على القروض المعاد هيكلتها وتقديم تقارير لاحقة عن تقدمها.

وعلى نفس السياق أوضح (Peek & Rosengren,2005) أن من مصلحة الوسطاء الماليين اتباع سياسة التساهل مع المقترضين المتعثرين من أجل تجاوز الإفصاح عن القروض المتعثرة، مما يمكن من تجنب الزيادة الإلزامية في مخصصات خسارة القروض من خلال تقديم تمويل إضافي للشركات والأسر تمكنهم من سداد مدفوعات هامش الربح على القروض غير المسددة من البنك وتفادي إعلان الإفلاس. ونتيجة لذلك، قد تستمر المؤسسة المصرفية في إقراض المتضررين من الشركات للحفاظ على ازدهار الشركات المعسرة مالياً. وتزداد تلك المساعدة مع اقتراب نسبة كفاية رأس مال البنك من الحد الأدنى المطلوب.

المحاسبة كأحد آليات العلاج."Charles et al,2020"،أطلقت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ نقاشًا كبيرًا حول دور المحاسبة في الاستقرار المالي، وتم ربط الازمة بادعاءات قوية حول محاسبة القيمة العادلة أو القيمة السوقية (FVA)، بحجة أنها أدت إلى تفاقم الأزمة من خلال تسهيل النفوذ المفرط في فترات الازدهار وتدهور الانحدار في حالات الانهيار، ليس هذا فقط بل أثارت مجموعة العشرين مخاوف بشأن محاسبة البنوك لخسائر القروض ونموذج الخسائر االفعلية، بحجة أنه يؤخر التعرف على الخسائر والإجراءات التصحيحية من قبل البنوك، لجميع هذه المناقشات فإن الأدلة التجريبية على الربط بين المحاسبة والاستقرار المالي مهمة.

وبالتالي كما تلعب المحاسبة دور كبير في عدم الاستقرار المالى كما سبق، فأن تلافى تلك الأخطاء عن طريق المحاسبة يساعد على علاج تلك المشكلات، وذلك

عن طريق زيادة كفاءة الافصاحات في التقارير المالية، حيث تلعب إفصاحات البنوك حول التعرض للموجودات الخطرة وهياكل التمويل دورًا مهمًا في استقرار البنوك، ويمكن أن يؤدي الإفصاح في الوقت المناسب إلى انضباط البنوك وتوفير حوافز للبنوك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر، وهو الامر الذى يتفق مع المعيار ٩ بخصوص الافصاحات المستقبلية عن الخسائر، حيث قام واضعو المعايير بتغيير القواعد المحاسبية للقروض من نموذج خسارة الائتمان "المتكبدة" إلى نموذج خسارة الائتمان "المتوقع"،

٤/٣. معالجات الدول للمشاكل السابقة: في ظل هذه الظروف غير المسبوقة، سنت البنوك المركزية والحكومات مجموعة واسعة من التدخلات السياسية، في حين أن بعض التدابير كانت تهدف إلى الحد من التشديد الحاد للأوضاع المالية على المدى القصير، سعى البعض الآخر إلى دعم تدفق الائتمان إلى الشركات، إما عن طريق التدخل المباشر لأسواق الائتمان (على سبيل المثال، خطوط الائتمان التي ترعاها الحكومة وضمانات المسؤولية) ، أو عن طريق تخفيف قيود البنوك على استخدام رؤوس الأموال الوقائية، بينما يتم دعوة مؤسسات الائتمان للعب دور مهم في مواجهة التقلبات الدورية لدعم القطاع االاقتصادى(Asli et al,2020) . واستدراكا لحجم الخسائر التى واجهت الجهاز المصرفى بمؤسساته في أعقاب الازمة المالية العالمية الاخيرة ، فقد طالبت مجموعة العشرين والمستثمرين والهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية واضعى المعايير المحاسبية تطوير أسس ومعايير احتساب مخصصات خسائر القروض، وسرعان ما أصدر المجلس الدولى للمعايير المحاسبية IASB في عام ٢٠١٤ النسخة النهائية من المعيار رقم "٩" ضمن المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ليحل محل المعيار الدولى رقم "٣٩" بشأن الادوات المالية والذى يستند على منهج جديد لاحتساب مخصصات خسائر القروض على أساس الخسائر المتوقعة بدلا من احتسابها على اساس الخسائر المحققة (محمد شحاته، ٢٠٢٠)، **وتزامن صدور المعيار وبداية الالتزام به ظهور جائحة كورونا ، والتى ضخمت مشكلة القروض والسداد وتكوين المخصصات ، الامر الذى اصفر عن مجموعة**

من ردود الفعل للعديد من الدول، فنجد الصين فور ظهور لـ COVID-19 ضخت ٣.٣٣ تريليون يوان صيني في القطاع المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة ، كتوسع في إعادة الإقراض والتسهيلات، وخفض معدل تسهيل الإقراض متوسط الأجل لمدة عام واحد، وفى الولايات المتحدة الأمريكية شجعت الجهات التنظيمية جهات الإقراض المودعة على استخدام مشترياتها من رأس المال والسيولة وخفضت نسبة الرفع المالي للبنك المحلي إلى ٨٪(lghufran et al,2020)،كما أصدرت البنوك الاحتياطية الفيدرالية (FRB) بالاشتراك مع المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) ومكتب مراقب العملة (OCC) تغييرًا مؤقتًا على نسب رأس مال البنوك لزيادة قدرة البنوك على إقراض الأسر والشركات أثناء الأزمة، كما قام المنظمون المصرفيون بتعديل تغطية السيولة ونسبة رأس المال المصرفي (LCR) لتلك البنوك المشاركة في برامج الإقراض الحكومية COVID-19 (Asli et al,2020). وفي أوروبا، قدم البنك المركزي الأوروبي (ECB) دعمًا للسياسة النقدية للدول الأعضاء، بما في ذلك شراء أصول إضافية بقيمة ١٢٠ مليار ين لكل دولة، حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وخففت الرقابة المصرفية للبنك المركزي الأوروبي مؤقتًا متطلبات التصنيف والتوقعات بشأن مخصصات الخسائر للقروض المتعثرة. (lghufran et al,2020)،وفي يونيو ٢٠١٨ ، أصدر بنك الدولة الباكستاني إرشادات لتأمين الودائع، كمحاولة لإنشاء إطار لاستقرار مالي قوي ضروري لنمو البنية التحتية المالية ولتعزيز ثقة الجمهور في النظام، حيث تمثل أنظمة حماية الودائع حجر الزاوية لهذه الأطر. في هذا السياق، تم إنشاء مؤسسة حماية الودائع (DPC)بهدف توفير الحماية لصغار المودعين في البنوك العاملة في باكستان (Mishkin & Eakins,2018). علاوة على ذلك، وبسبب تراجع القاعدة الرأسمالية للمؤسسات المصرفية في مواجهة جائحة كورونا مع مرور الوقت، ستحاول البنوك تمديد أموال إضافية إلى الشركات والأسر المتعثرة، وتجنب حجز خسائر القروض في الميزانية العمومية، وبالتالى فإن دور البنك المركزي كمقرض، على الرغم من أن له فائدة في منع الذعر المصرفي والمالي، إلا أن له تكلفة. إذا عرفت المؤسسة

المصرفية أن البنك المركزى سيقدم لها قروضًا مخفضة عندما تواجه مشكلة، فستكون على استعداد لتحمل المزيد من الخسائر ، وبالتالي فإن دور البنك المركزي كمقرض وملاذ للبنوك قد خلق مشكلة مخاطر أخلاقية، وخاصة للبنوك التجارية كبيرة الحجم (Saqib,2020)، والحال في مصر لا يختلف عن غيراها من البلدان، حيث يرى (حسن ،٢٠١٦) أن مصر تسعى دائما للعمل على رفع كفاءة التقارير المالية وما تعبر عنه من معلومات، وخاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية للبنوك لما لها من تأثير على الاقتصاد القومى ولذلك ،اصدر مجلس ادارة البنك المركزى المصرى بعد تعديل معايير المحاسبة والمراجعة المصرية عام ٢٠٠٦ أسس للاعتراف والقياس المحاسبى للبنوك والتى ترتكز على معايير التقارير الدولية IFRS، حيث ترى الدراسة ان مخصصات القروض كانت احد الوسائل التى يستخدمها البنك لإدارة الأرباح، ومنعا للشطط الذى يمكن ان تلجأ اليه بعض ادارات البنوك من خلال الاسراف في استخدام مخصصات القروض، كأداة لإدارة الارباح بالشكل الذى يقلل من جودة التقارير المالية، لذلك يحاول البنك المركزى بشكل دورى تقويم سلوك إدارات هذه البنوك كلما دعت الضرورة إلى ذلك، عن طريق الاستجابة لمعايير التقارير الدولية، التى اقرتها ومنها ما هو متعلق بأسس تكوين مخصصات القروض حيث تغير مسماها الى عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان بدلا من مخصصات القروض والسلفيات، ومعالجتها بطريقة مختلفة غير التى كانت مطبقة من قبل، وقد نص على المعالجة الجديدة باستخدام معيار المحاسبة المصرى رقم ١٩ المقابل للعيار الدولى رقم ٣٠ وموضوعه الافصاح بالبنوك والمؤسسات المشابهة .

وأصدر البنك المركزى مجموعة من التعليمات للبنوك وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٩ ، المقابل للمعيار الدولى رقم ٩ ،حيث أوضح انه حرصا على سلامة المركز المالى للبنوك وتعميق مفاهيم الافصاح والشفافية فأنه اعتبارا من يناير ٢٠١٨ تبدأ البنوك التطبيق بشكل تجريبى واختيارى ، والزاميا اعتبارا من يناير ٢٠١٩ ، وفى اطار الاستعداد لتطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية صدرت العديد من القرارات منها: قيام كل بنك بإعداد القوائم المالية في ٣١-١٢-

٢٠١٨ وفقا للتعليمات السارية حاليا بجانب قيامها بالاشتراك مع مراقبى الحسابات بإعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار ٩، قيام كل بنك بالوقوف على الاثر الكمى (QIS) المتوقع لتطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية ٩ وعلى الاخص قيمة المخصصات المتوقعة نتيجة التطبيق مقارنة بالمخصصات حسب التعليمات الحالية لبيان الاثر الكمى للتطبيق والتى يتعين موافاة البنك المركزى بها وفق القوائم التجريبية الربع سنوية ،قيام كل بنك بموافاة البنك المركزى بنموذج معيار كفاية رأس المال كل ربع سنة متضمنا اثر التطبيق التجريبى للمعيار وفقا للقوائم التجريبية (دينا ، ٢٠١٩)

رابعا: العلاقة بين جودة المعلومة بالتقارير المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ظل كورونا

تتمثل أهمية التقارير المالية في كونها وسيلة اساسية في توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وتقديم تاريخ مستمر ومعبرا عنه بوحدات نقدية، وبالتالى مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة بها، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، يحددان جودة تلك التقارير، ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتضليل، وأن يتم أعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.(عبد القادر، ٢٠١٩) وبذلك يثار الجدل حول ما إذا كان يجب تضمين معلومات أكثر أو أقل، انما يعتمد على الأهداف المتضاربة بين واضعي المعايير المحاسبية من جانب والمؤسسات الحصيفة من ناحية أخرى. حيث تهدف المؤسسات المهنية الى إلى توفير المعلومات للمستثمرين، في حين أن الثاني يريد تحقيق المزيد من المكاسب المادية وبالتالي، فمن وجهة نظر المستثمرين فأنهم يرغبون فى تحقيق أقصى قدر من المعلومات، ومع ذلك، عند التعامل مع الاعتراف والقياس، يميل المحاسبون الى تجنب الالتزام بالمعيار المحاسبي إذا كانت الأرقام الناتجة يخاف من عدم كونها تمثيلًا مخلصًا للظواهر التي يتم التقاطها في البيانات المالية وذلك للعمل على تقييد إدارة الأرباح، وفقا لمنظور الحيطة، , Araceli (2018)، وبالتالى فأن الالتزام بالمعيار والذى أثر على مخصصات الخسائر ،

والاحتياطى ، وكفاية رأس المال ، له بالبديهة تأثير قوى على القوائم المالية ، **والتى سنحاول اظهارها من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة في مجال البحث** ، حيث تناول(**محمد شحاته ،٢٠٢٠**) في بحثه الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبى للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والافصاح التى اقرها معيار الادوات المالية (IFRS9) ونظيره المصرى رقم "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩ ومدى توافقها مع متطلبات القياس وآليات الافصاح التى قدمتها مقررات بازل ٣ كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية ، مع بيان انعكاس وسلامة وموضوعية هذا التقييم على دقة تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية أهمها: التزام البنوك التجارية المصرية بنماذج التصنيف الداخلى من خلال أربعة فئات رئيسية لتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء، والتى أسفرت تقاريرها المالية عن توافق التصنيفات الداخلية مع فئات التصنيف التى أقرها البنك المركزى المصرى كسلطة إشرافية ورقابية ،فضلا عن أن تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية يتطلب وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والانشطة الاقتصادية ككل،و **واتجهت دراسة (منى، ٢٠٢٠)** الى بيان اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبنى معايير الابلاغ المالى الدولية وبيان تأثير خيار إعادة التصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل تبنى معايير الابلاغ المالى الدولية على الخصائص النوعية ، حيث تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى للبحث، ولقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها ان استخدام خيار اعادة تصنيف بنود القوائم المالية عند تطبيق معيار ٩ قد وفرت معلومات مفيدة لأسواق رأس المال مما ساهم في تحسين الخصائص النوعية، وتناول (Araceli & Begoña.2020) خصائص طريقة الخسارة المتوقعة الجديدة والاختلافات الرئيسية بين النموذجين ، وتسليط الضوء على الضغط نتيجة للأزمة المالية الأخيرة، حيث تقدم الدراسة مناقشة نظرية تبحث عن مبررات التغيير واستكشاف الاختلافات بين IASB ونماذج FASB من حيث معالجة معلومات

عدم التماثل في العلاقة بين المدير والمقرض والاختلافات في نماذج الأعمال المصرفية.استنادا إلى فكرة التحفظ المحاسبى . والعواقب المحتملة من النماذج الجديدة، كما انها تحدد الجدل التقليدي المحيط بالمحاسبة عن خسائر القروض بين واضعي المعايير المحاسبية وحذر المؤسسات البنكية، هذه الورقة أيضا تحلل النتائج المحتملة لهذه التغييرات على جودة المحاسبة من حيث الزيادة في التحفظ، سواء المشروط وغير المشروط، الناجم عن المعايير، وكذلك التأثير على كفاءة التعاقد وإدارة الأرباح، وتنتهى بأن الحد من المخاطر الأخلاقية مع المودعين عن طريق تقديم معلومات عن المخاطر على القروض هو وسيلة لزيادة انضباط السوق، كما يوضح البحث دور لجنة بازل، والتى كرست جهدها للإشراف المصرفي والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم ، ورصدها لموارد كبيرة لتحسين قياس المخاطر على مر السنين._، **دراسة (Peterson,2020)**يناقش البحث كيفية تأثير الأوبئة على طبيعة التقارير المالية للمؤسسات المالية وغير المالية التي تأثرت بشدة بفيروس كورونا، وتؤثر بعض من الممارسات أو التقنيات المحاسبية مثل محاسبة القيمة العادلة ، وكيف يمكن أن تساعد تقنيات المحاسبة من تجنب الخسارة وتخفيف تأثير الجائحة على أداء الشركات. حيث يناقش بعض الممارسات المحاسبية وخيارات اعداد التقارير المالية للشركات خلال جائحة مثل وباء فيروس كورونا ٢٠٢٠ (COVID-19). وانتهت الدراسة أنه يمكن استخدام العديد من الأساليب المحاسبية للحد من تأثير الأوبئة على التقارير المالية للشركات مثل محاسبة القيمة العادلة، وتسوية الدخل، وتجنب الخسارة، وإدارة الأرباح الكبيرة، وما إلى ذلك. إن مضمون الدراسة هو أن المحاسبة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في التخفيف من تأثير الوباء على أداء الشركات: تساهم المناقشة في هذه الورقة في النقاش الأخير حول أهمية المحاسبة في المجتمع. على الرغم من أن المحاسبة – كنوع من الانضباط والممارسة – لا يمكن إلقاء اللوم عليها في حدوث جائحة سواء كان فيروس كورونا أو غيره من الأوبئة، ولكن كعلم اجتماعي، يمكن إلقاء اللوم على المحاسبة لفشلها في المساعدة في تخفيف التأثير السلبي للوباء على الأداء المالي للشركات، ومع

تعمق الوباء سيتم طرح المزيد من الأسئلة الأساسية حول مساهمة المحاسبة في المجتمع خاصة في التخفيف من تأثير الأزمات والأوبئة على الشركات، خاصة في مجال البحوث المحاسبية ، وصلتها بتحسين المجتمع في الأوقات العصيبة، وهو ما دعت الدراسة لتقديمه فى الأبحاث المستقبلية للتحقق تجريبيًا في آثار المحاسبة على الشركات أثناء تفشي الأوبئة، واتجهت **دراسة (Tesfaye,2020)** الى استكشاف آثار جائحة COVID-19 على نظام الخدمات المصرفية الخاصة في إثيوبيا والتدخلات السياسية، وقد استخدمت البيانات التاريخية لعشر سنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ للبنوك التجارية الخاصة الإجمالية من أجل استكشاف الاتجاهات ودراسة تأثير الوباء على عوامل النجاح الحاسمة الماضية، تظهر النتيجة أن الوباء له تأثير على كل من الميزانية العمومية وبيان الدخل للبنوك، مع بيان أن أثر الجائحة لم يظهر بوضوح على القوائم المالية للبنوك خلال عام ٢٠١٩ بسبب سجل الأداء الجيد طوال فترة ما قبل COVID. ومع ذلك، لن يستغرق الأمر وقتًا طويلاً حتى يظهر تأثير الوباء لذلك، فإن فكرة اعتبار البنوك أقل عرضة للأزمة يجب أن تتلاشى. بالإضافة إلى ذلك، يجب النظر بشكل منفصل إلى قدرة امتصاص الصدمات لكل بنك في القطاع من أجل إجراء علاجي فعال. سيتم تكثيف الأعمال المصرفية بعد COVID-19 بمصادر جديدة للنمو: الخدمات الاستشارية، والتجارة الإلكترونية، والرقمنة، والخدمات المصرفية الإلكترونية وما إلى ذلك. سيكون الإنترنت والرقمنة هو الطريق إلى الأمام، كما يجب التفكير في برامج الإصلاح الشامل وإعادة هيكلة القطاع المالي من أجل استيعاب هذه التغييرات وتسريع عملية التعافي.**دراسة (دينا ، ٢٠١٩)** تستهدف الدراسة التعرف على الاثار الناتجة عن التحول الى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 والذى حل محل المعيار المحاسبى الدولى IAS39 على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الاوراق المالية المصرى ، حيث من المفترض أن يبدأ التطبيق الالزامى لهذا المعيار اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ ، ولتحقيق أهداف البحث المرتبطة بقياس أثر هذا التحول على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية، تم قياس هذا التحول على كل من

القيمة السوقية والقيمة المعرضة للخطر لعينة من ١٣ بنك من البنوك التجارية العاملة في السوق المصرى خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠١٨ بالاعتماد على القوائم المالية ربع السنوية وانتهت الدراسة الى نتائج أهمها وجود العديد من الاثار الايجابية لتطبيق المعيار وان هناك تأثير طردى معنوى لتطبيق المعيار المشار اليه على القيمة السوقية، وتأثير عكسى معنوى على القيمة المعرضة للخطر.**دراسة(Edgar Löw,et al,٢٠١٩)** تتناول الدراسة تقييم تأثير المعيار ٩ قبل التطبيق والتوقعات التي نشرتها السلطات المنظمة والمدققون والاستشاريون والباحثون على ميزانيات البنوك الأوروبية. يبدأ تحليل البيانات بتقييم التأثير الكلي للميزانية العمومية. ونظرة فاحصة على تأثر حقوق الملكية، وانتهت الدراسة بالكشف عن تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ بشكل أساسي في ملاحظات التقارير السنوية،

وبتحليل الدراسات السابقة، نجد تأثير قوى للمعيار وعلاقته بالجائحة والظروف المحيطة، على المعلومات بالقوائم المالية، كما يلى: -

نجد عند تحليل الدراسات السابقة بما يتعلق كفاءة المعلومة في القوائم المالية، ناحية إيجابية تتمثل في: أن دراسة شحاته أوضحت تأثير المعيار في تكوين قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والانشطة الاقتصادية ككل، **وهو الامر الذى نرى معه أن متطلبات المعيار تساعد على تكوين صورة واضحة وأشمل عن المقرضين وبالتالى القدرة على اتخاذ القرارات الجيدة**. ومن خلال دراسة (Araceli & Begoña.2020) أوضحت تأثير المعيار على معالجة معلومات عدم التماثل في العلاقة بين البنك والمقرض، والتأثير على جودة المحاسبة من حيث الزيادة في التحفظ، سواء المشروط وغير مشروط الناجم عن المعيار، وكذلك التأثير على كفاءة التعاقد وإدارة الأرباح، وأن المعلومات الواردة تحد من المخاطر الأخلاقية مع المودعين عن طريق تقديم معلومات عن المخاطر على القروض مما يعتبر وسيلة لزيادة انضباط السوق. وهو ما يتفق مع دراسة (Peterson,2020) والتي تناولت كيفية تأثير الأوبئة على

طبيعة التقارير المالية، ودور المحاسبة في ذلك، وخاصة في ظل معيار ٩ وجائحة كورونا، حيث يوفر المعيار المعلومة اللازمة للحد من ادارة الارباح. وهو **الامر الذى يوضح تأثير المعيار في خلق معلومات مالية ذات كفاءة عالية والتي تنعكس على القوائم المالية، والتي تزداد كفاءتها نتيجة عوامل التحفظ وانخفاض القدرة على إدارة الأرباح والتي كان مصدرها الرئيسى في المخصصات الخاصة بالقروض.**

حيث أنه يمكن استخدام العديد من الأساليب المحاسبية للحد من تأثير الأوبئة على التقارير المالية للشركات مثل محاسبة القيمة العادلة، وتسوية الدخل، وتجنب الخسارة، والحد من إدارة الأرباح، وما إلى ذلك. وهوما يمكنا من القول أن المحاسبة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في التخفيف من تأثير الوباء على أداء البنوك وكفاءة القوائم المالية، كما سبق القول في دراسة (Araceli & Begoña.2020)

كذلك نجد من خلال تحليل الدراسات السابقة أن **اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبنى معايير الابلاغ المالى الدولية وبيان تأثير خيار إعادة التصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل تلك المعايير على الخصائص النوعية، يسفر عن معلومات مفيدة لأسواق رأس المال مما يساهم في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك.**

وعلى الجانب الآخر، نجد بعض النواحى السلبية والتي تتضح في ان المعيار له تأثير بما اتاح من معلومات على الميزانية العمومية، وحقوق الملكية، وهذا ما ظهر من قبل على التأثير على كفاية رأس المال والمخصصات والتي قد يؤدى الى تكوين احتياطيات سرية" "، كذلك فأن من دلالة المعيار على القوائم المالية ان هناك تأثير طردى معنوى لتطبيق المعيار المشار اليه على القيمة السوقية، وتأثير عكسى معنوى على القيمة المعرضة للخطر.

كذلك فأن الجدل المثار حول ما إذا كان يجب تضمين معلومات أكثر أو أقل للقوائم المالية، انما يعتمد على الأهداف المتضاربة بين واضعي المعايير المحاسبية من جانب والمؤسسات البنكية من جانب أخر، حيث تهدف المؤسسات المهنية من واضعي المعايير المحاسبية إلى توفير المعلومات للمستثمرين، والتي

تتفق مع وجهة نظر المستثمرين الراغبين فى تحقيق أقصى قدر من المعلومات، في حين على الجانب الآخر تريد المؤسسات البنكية تحقيق المزيد من المكاسب المادية. ومع ذلك عند التعامل مع الاعتراف والقياس، يميل المحاسبون الى تجنب الالتزام بالمعيار المحاسبي إذا كانت الأرقام الناتجة يخاف من عدم كونها تمثيلًا مخلصًا للظواهر التي يتم التقاطها في البيانات المالية وذلك للعمل على تقييد إدارة الأرباح، وفقا لمنظور الحيطة، حيث تسعى البنوك للحفاظ على رأس مال كافٍ لاستيعاب الخسائر غير المتوقعة ومخصصات خسارة قرض كافية لتغطية جميع أنواع الخسائر المتوقعة، ومع ذلك فمن الناحية المثالية يجب أن تتقارب بدلات خسارة القروض من منظور حذر في الميزانية العمومية ، لأن هذا يفرض تكاليف أقل من التعديل بعد ذلك.

كما نرى أن استخدام مخصصات خسائر القروض كمكافئ للانخفاض في القيمة ليس فقط غير مناسب من منظور محاسبي ولكنه غير فعال أيضًا فيما يتعلق بسلامة البنك عند تسجيل مخصصات خسائر قيم كبيرة، وخاصة أن الانخفاض في صافي الدخل يمكن أن يؤثر على سياسة توزيع الأرباح والتعرض للمخاطر، وبالتالي فأن محاسبة خسائر القروض سيكون لها تأثير على الاستقرار المالى فقط إلى الحد الذي يكون له تأثير على قرارات البنك بشأن الاستثمار، كذلك فأن سياسة التمويل وتوزيعات الأرباح والاعتراف بالخسائر يكون لها تأثير مفيد عند إلزام البنوك بزيادة رأس المال بسبب القيود التنظيمية، وبالتالي يمكن أن تطلب البنوك إنشاء احتياطيات محددة بمجرد الحصول على أرباح المحاسبة.

خامسا: الدراسة الميدانية :تم تصميم الدراسة الميدانية من خلال النقاط التالية:

مجتمع وأداة الدراسة الميدانية والاساليب الاحصائية: تم تحديد مجتمع الدراسة في البنوك المصرية ، والاكاديميين والتواصل مع تلك الجهات للوقوف على خبراتهم في ذلك المجال، من أجل الاجابة على قوائم الاستقصاء، والتى اعتمدت عليها الباحثة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات –وهو الأمر الذى فرضته طبيعة وحداثة الموضوع– وقد تم تصميمها بحيث تعمل على تغطية فروض الدراسة، وتساعد فى الحصول

على اجابات محددة من المستقصى منهم بما يفيد فى عمليات التحليل الاحصائى، والتى اعتمدت فيه الباحثة على استخدام البرنامج الاحصائى (SPSS) فى اجراء التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة، حيث تم الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط لبيان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، لاختبار الفروض القائمة على العلاقة بين متغيرين فقط، بهدف الحصول على معامل التحديد "R2 " الذى يقيس نسبة الاختلاف للمتغير التابع والذى يتم تفسيره بواسطة المتغير المستقل، وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر وواحد صحيح، وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، كما تم الاستعانة بمعامل "ألفا" لتقييم مدى اعتمادية أو مصداقية المقاييس المستخدمة فى الدراسة ولقياس درجة اتساق المقاييس المبنية على إجابات مفردات العينة ،وارتفاع معامل "ألفا" يعنى عدم وجود تحيز أو تحريف فى النتائج عند التحليل. جدول رقم (١) نتائج توزيع قوائم الاستقصاء

الفئة	قوائم الاستقصاء الموزعة	قوائم الاستقصاء الصحيحة	
		عدد	نسبة
الأكاديميين	٧٠	٦٠	٨٦٪
البنوك	٧٠	٥٥	٧٩٪
اجمالى	١٤٠	١١٥	٨٢٪

متغيرات الدراسة وتقييم الاعتمادية: نجد ان قيم معامل الفا تراوحت ما بين (٦٣٪-٨٠٪) وهو ما يعنى ارتفاعا مقبولا فى الاعتمادية التى يتمتع بها كل متغير، حيث يمثل ٥٠٪ الحد الادنى المقبول لمعامل "ألفا" وارتفاع معدلات الاعتمادية يعكس درجة الاتساق الداخلى بين محتويات المتغيرات ، وامكانية الاعتماد عليها ،حيث نجد ان المتغيرات المستقلة المتمثلة فى" المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩(x1) بلغت ٧٧٪"،ومخاطر جائحة كورونا (x2) بلغت ٨٠٪، والمتغيرات التابعة المتمثلة (y1) جودة القوائم المالية بلغت(٦٩٪) ، ومخاطر البنوك (y2)(٧٩٪) ، ومخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا (y3) بلغت (٦٣٪).

اختبارات الفروض:

اختبار الفرض الاول: " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جائحة كورونا وازدياد المخاطر التى تتعرض لها البنوك "، استخدم معامل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل جائحة كورونا "x2" والذى يرمز لعباراته بالمتغيرات (x2.1-x2.7) وبين المتغير التابع المخاطر التى تتعرض لها البنوك (y2) والذى يتم التعبير عنه بالمتغيرات (Y2.1-Y2.6). ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الاحصائى .

جدول (2) العلاقة بين جائحة كورونا وازدياد المخاطر التى تتعرض لها البنوك

المتغير المستقل	BETA	قيمة (T)	مستوى المعنوية
X2	٠,٩٣٨	١٨.٨٢٩	٠,٠٠٠
معامل الارتباط (R)=٠.٩٣٨			
معامل التحديد(R2) = ٠,٨٤٤			
قيمة (ف) المحسوبة =٣٥٠.٧٩٩		مستوى معنوية (ف) =٠,٠٠٠	
مستوى الدلالة الاحصائية= ٥٪		درجات الحرية = (١-١١٤)	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

القوة التفسيرية للنموذج: بلغت قيمة R = ٠,٩٣٨ وهى تمثل معامل الارتباط الثنائى بين المتغيرين مما يدل على أن العلاقة بين جائحة كورونا " و وازدياد المخاطر التى تتعرض لها البنوك ، علاقة موجبة بمعنى ان جائحة كورونا تزيد من المخاطر التى تتعرض لها البنوك، كما حسبت قيمة R2 والتى تدل على قوة العلاقة ٨٤٪ وهى علاقة ارتباط قوية .معنوية النموذج: يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتى تساوى (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفرا وهذا يدل على ان نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية وان جائحة كورونا تسهم اسهاما معنويا فى المخاطر التى تتعرض لها البنوك ، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة F المحسوبة (٣٥٠.٧٩٩) عن قيمة F الجدولية عند درجات حرية (١-١١٤) ومستوى معنوية ٥٪ وهى تساوى (٣,٩٢) كما يتضح من مستوى معنوية (ت) والتى توضح ان المتغير المستقل جائحة كورونا معنوى التأثير

على المخاطر التى تتعرض لها البنوك، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (١٨.٨٢٩) عن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ وهى تساوى (١,٩٨٠)،ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جائحة كورونا وازدياد المخاطر التى تتعرض لها البنوك ."".

اختبار الفرض الثانى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وجودة القوائم المالية بالبنوك" استخدم معامل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل الاول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "x1" والذى يرمز لعباراته بالمتغيرات (x1.1–x1.5) وبين المتغير التابع " جودة القوائم المالية "(y1) والذى يتم التعبير عنه بالمتغيرات (Y1.1–Y1.6). ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الاحصائى

جدول (3) العلاقة بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وجودة القوائم المالية

المتغير المستقل	BETA	قيمة (T)	مستوى المعنوية
X1	٠,٧٩٤	٢٧,٧٧٩	٠,٠٠٠
معامل الارتباط (R)=٠,٧٩٤			
معامل التحديد(R2) = ٠,٧٠٢			
قيمة (ف) المحسوبة =٣٧٨,٨٤١		مستوى معنوية (ف) =٠,٠٠٠	
مستوى الدلالة الاحصائية= ٥٪		درجات الحرية = (١–١١٤)	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

القوة التفسيرية للنموذج : بلغت قيمة R =٠,٧٩٤ وهى تمثل معامل الارتباط الثنائى بين المتغيرين مما يدل على أن العلاقة بين " المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ و جودة القوائم المالية، علاقة موجبة، كما حسبت قيمة R2 والتى تدل على قوة العلاقة ٧٠٪ وهى علاقة ارتباط قوية .معنوية النموذج: يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتى تساوى (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفرا وهذا يدل على ان نموذج الانحدار ذو

دلالة احصائية وانه يسهم اسهاما معنويا فى التأثير على جودة القوائم المالية ، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة F المحسوبة (٣٧٨,٨٤١) عن قيمة F الجدولية عند درجات حرية (١-١١٤) ومستوى معنوية ٥٪ وهى تساوى (٣,٩٢) كما يتضح من مستوى معنوية (ت) والتى توضح ان المتغير المستقل معنوى التأثير على جودة القوائم المالية، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (٢٧,٧٧٩) عن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ وهى تساوى (١,٩٨٠)،ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وجودة القوائم المالية بالبنوك " .

اختبار الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا

استخدم معامل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل الاول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "x1" والذى يرمز لعباراته بالمتغيرات (x1.1-x1.5) وبين المتغير التابع " ومخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا"(y3) والذى يتم التعبير عنه بالمتغيرات (Y3.1-Y3.4). ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الاحصائى

جدول (4) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا

المتغير المستقل	BETA	قيمة(T)	مستوى المعنوية
X1	0,618	37,631	0,000
معامل الارتباط 0,618=(R)			
معامل التحديد0,618 = (R2)			
قيمة (f) المحسوبة =١٤١٥,٩٦٠		مستوى معنوية (ف) =٠,٠٠٠	
مستوى الدلالة الاحصائية= ٥٪		درجات الحرية (114-1) =	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

القوة التفسيرية للنموذج : بلغت قيمة R = 0,618وهى تمثل معامل الارتباط الثنائى بين المتغيرين مما يدل على أن العلاقة بين " المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

ومخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا ، علاقة موجبة، كما حسبت قيمة R2 والتى تدل على قوة العلاقة ٦٢٪ وهى علاقة ارتباط قوية .معنوية النموذج: يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتى تساوى (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفرا وهذا يدل على ان نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية وانه يسهم اسهاما معنويا فى التأثير على مخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا ، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة F المحسوبة (١٤١٥,٩٦٠) عن قيمة F الجدولية عند درجات حرية (١-114) ومستوى معنوية ٥٪ وهى تساوى (٣,٩٢) كما يتضح من مستوى معنوية (ت) والتى توضح ان المتغير المستقل معنوى التأثير على مخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا ، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (37,631) عن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ وهى تساوى (١,٩٨٠)،ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو " **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا**

الملخص والنتائج والتوصيات:

نتيجة للازمات الاقتصادية والاخلاقية وأثرها على القطاع المصرفى، اتجه قطاع الخدمات المالية الى الاهتمام بمجالات الافصاح المحاسبى في التقارير المالية، واصدار المعايير الخاصة بزيادة الشفافية في المؤسسات المالية مما سيكون له الاثر على إقراض البنوك وتوزيعات رأس المال (Bert& Ben,2019). حيث ظهر المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ عام ٢٠٠٨ بديل للمعيار الدولى رقم ٣٩ والذي كان ينص على استخدام نموذج الخسارة الفعلية للاعتراف بخسائر الائتمان في الربح والخسارة، ولم يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة للأحداث المستقبلية.

ولذا قامت الدراسة بمحاولة تحليل المعيار، حيث اتضح ان الاعتراف بمخصصات الخسائر المتوقع حدوثها وليست الفعلية، تؤدى إلى حتمية التبويب والقياس والتقييم المحاسبى للأصول والالتزامات والمشتقات بتكوين مخصصات احترازية للخسائر

المتوقعة على جميع العمليات الائتمانية عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة ، بعد دراسة مجموعة من النتائج المحتمل حدوثها، ومراعاة القيمة الزمنية للنقود، وبناء على معلومات موثوقة ذات دعم مستندى عن الظروف الحالية والاحداث الاقتصادية المتوقعة،(Albrahimi ,2020)، وأن **المعيار يحقق مجموعة من المزايا**،والتى تظهر في الشفافية التى تظهرها متطلبات الإفصاح الموسعة المتعلقة بنموذج المعيار، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي (Albrahimi ,2020) ، كما يؤثر تطبيق المعيار على الودائع من خلال تعزيز ثقة المودعين في البنوك لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر، مما يمكن المؤسسات المصرفية من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها آن استحقاقها ، كما يسهم في تعزيز الدراسة السليمة لإمكانيات العميل الائتمانية، ومن ثم يمثل حماية للبنوك من أى مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية،كما **تنبع المزايا الرئيسية في المعيار من خلال مقارنته بالمعيار الدولى ٣٩ والذى حل مجموعة من الانتقادات الموجهة للمعيار الدولى ٣٩ في سياق الاستقرار المالي**، حيث وفقا لمعيار المحاسبة الدولى ٣٩ كانت خسائر الائتمان يعترف بها فقط بمجرد حدوثها، نتيجة لذلك تظهر المشاكل الاقتصادية في وقت متأخر وفجأة، ولذا تم تصميم المعيار الدولي ٩ لتخفيف هذه المشكلة عن طريق تطبيق نهج التدريج ، الذي يعترف تدريجيا بخسائر الائتمان المتوقعة، مما يحافظ على الاستقرار المالى، ويخلق آثار إيجابية على الاستقرار المالي والمرونة المصرفية (Dirk& Maciej,2016)

وبالرغم من جميع تلك المزايا الخاصة بالمعيار ،إلا أن التأثيرات الضارة لجائحة COVID-19 على البنوك ، والتي حددتها الدراسة في ثلاث نواحى ، **تمثلت في (قيمة الشركة، وكفاية رأس المال، ودخل الفائدة)** حيث تشير النتائج إلى أن جميع البنوك من المحتمل أن تشهد انخفاضًا في قيم الأصول المرجحة بالمخاطر، ونسبة كفاية رأس المال، ودخل الفوائد كما بدأت البنوك في العديد من البلدان بالفعل في التنازل عن رسوم التأخير في السداد، وزيادة حدود بطاقات الائتمان، في محاولة لمساعدة عملائها على النجاة من الوباء، وبالنسبة للانخفاضً في قيم الأصول

المرجحة ستؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة ، مما يؤدى بدوره إلى انخفاض كفاية رأس المال للبنوك، حيث يعتبر كفاية رأس المال حاجز واقى يمنع تسرب الخسائر الى الودائع فكلما زاد رأس مال البنك عن الحد الادنى للكفاية كلما زادت قدرته على تحمل الخسائر وتجنب الازمات المالية ، حيث ستظل بعض البنوك تحت ضغط هائل للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة بسبب أزمة الوباء المستمرة (saqib,2020). **الامر الذي يؤدى الى زيادة تعقد مشكلة السيولة عند ارتفاع نسبة القروض في محفظة أصول البنوك ،وأهم المشاكل التي خلفتها جائحة كورونا على البنوك ارتفاع خسائر القروض،** نتيجة انخفاض مستويات الأسعار، والتسريح الجماعي للعمال وخفض الوظائف، ومواجهة المقترضون من البنوك– الأفراد والشركات – مخاطر عالية للتخلف عن السداد(Vidovic& ,2020 Tamminaina) ، الامر الذى أكده (Bipasha &, Suborna ,2020) بأن القطاع المصرفي يشهد تصعيدًا في مخاطر التخلف عن سداد القروض بسبب انخفاض دخل المقترضين نتيجة التباطؤ الاقتصادي والإغلاق القسري.

وهو الامر الذى فرض علينا ضرورة الربط بين المعيار ٩ والذى يختص بتكوين مخصصات خسائر القروض المستقبلية، وازدياد خسائر قروض البنوك في ظل الجائحة، حيث يعتبر جميع العملاء وضعهم حرج وبالتالى يتم تكوين العديد من مخصصات القروض والتي قد يعتبر بعضها غير حقيقى، وبالتالى فأن الزيادة في مخصصات خسائر القروض، والتى طالب بها المعيار بشكل استباقى، والذى نتيجة لجائحة كورونا وتعثر العديد من المستثمرين والمقرضين بالوفاء بديونهم، قد تتزايد مقدار المخصصات التى سيتم تكوينها عن خسائر الديون المتوقع حدوثهامما يترتب عليه تكوين احتياطيات سرية تضعف من كفاءة رأس المال. وهو **التصور القاتم لنتائج كورونا على البنوك، الامر الذي يتضح معه ان الالتزام بالمعيار، قد يؤثر على كفاية رأس المال، نتيجة زيادة المخصصات وقت الازمات، وهو الامر الذى اتضح بصورة جلية في وجود جائحة كورونا.**

وقد ضعت البنوك عدة سياسات للتعامل مع هذا الوباء. تشمل هذه السياسات خفض أسعار الفائدة لدعم زخم الانتعاش الاقتصادي، وزيادة كثافة التدخلات في السوق لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وتوسيع الأدوات والمعاملات في سوق المال لتشجيع المستثمرين الأجانب على المزيد من التحوط ضد مخاطر سعر الصرف، وزيادة ضخ السيولة في سوق المال والأعمال المصرفية من أجل تشجيع التمويل لعالم الأعمال والاقتصاد، وتيسير عودة السياسات الاحترازية الكلية لتشجيع البنوك على تمويل عالم الأعمال والاقتصاد الامتثال للسياسات الحكومية، (٢٠٢٠، Ariella).وبالتالى يمكن تصنيف تلك الإجراءات التي تستهدف القطاع المصرفي وقت الوباء إلى: (١) دعم السيولة، (٢) التدابير الاحترازية، (٣) مساعدة المقترض، (٤) السياسة النقدية، كذلك كان من أهم الحلول الاخرى ، الاتجاه الى الخدمات الرقمية (Ariella ,2020). كما تلعب المحاسبة دور كبير فى تلافى تلك الأخطاء عن طريق زيادة كفاءة الافصاحات في التقارير المالية، والتي تلعب دورًا مهمًا في استقرار البنوك، ويمكن أن يؤدي الإفصاح في الوقت المناسب إلى انضباط البنوك وتوفير حوافز للبنوك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر، وهو الامر الذى يتفق مع المعيار ٩ بخصوص الافصاحات المستقبلية عن الخسائر Charles et al,2020" " والذى التزمت به معظم الدول ومنها مصر حيث أصدر البنك المركزى مجموعة من التعليمات للبنوك وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٩ ، المقابل للمعيار الدولى رقم ٩ ،حيث أوضح انه حرصا على سلامة المركز المالى للبنوك وتعميق مفاهيم الافصاح والشفافية فأنه اعتبارا من يناير ٢٠١٨ تبدأ البنوك التطبيق بشكل تجريبى واختيارى ، والزاميا اعتبارا من يناير ٢٠١٩ (دينا ، ٢٠١٩)

وأخيرا كان من الهام معرفة تأثير كل ما سبق على كفاءة القوائم المالية ، حيث وجد من تحليل الدراسات السابقة فيما يتعلق بكفاءة المعلومة في القوائم المالية، ناحية إيجابية تتمثل في: كما أوضحت دراسة شحاته تأثير المعيار في تكوين قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والانشطة الاقتصادية ككل، **وهو الامر الذى نرى معه أن متطلبات**

المعيار تساعد على تكوين صورة واضحة وأشمل عن المقرضين وبالتالى القدرة على اتخاذ القرارات الجيدة. ومن خلال دراسة (Araceli & Begoña.2020) أوضحت تأثير المعيار على معالجة معلومات عدم التماثل في العلاقة بين البنك والمقرض، والتأثير على جودة المحاسبة من حيث الزيادة في التحفظ، سواء المشروط وغير مشروط الناجم عن المعيار، وكذلك التأثير على كفاءة التعاقد وإدارة الأرباح، وأن المعلومات الواردة تحد من المخاطر الأخلاقية مع المودعين وهو ما يتفق مع دراسة (Peterson,2020) دور المعيار في الحد من ادارة الارباح. وهو **الامر الذى يوضح تأثير المعيار في خلق معلومات مالية ذات كفاءة عالية والتي تنعكس على القوائم المالية ، والتي تزداد كفاءتها نتيجة عوامل التحفظ وانخفاض القدرة على إدارة الأرباح والتي كان مصدرها الرئيسى في المخصصات الخاصة بالقروض.**

كذلك وجد من خلال تحليل الدراسات السابقة أن **اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبنى معايير الابلاغ المالى الدولية وبيان تأثير خيار إعادة التصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل تلك المعايير على الخصائص النوعية، يسفر عن معلومات مفيدة لأسواق رأس المال مما يساهم في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك.**

وعلى الجانب الآخر، نجد بعض النواحى السلبية والتي تتضح في ان المعيار له تأثير بما اتاح من معلومات على الميزانية العمومية، وحقوق الملكية، وهذا ما ظهر من قبل على التأثير على كفاية رأس المال والمخصصات والتي قد يؤدى الى تكوين احتياطيات سرية"

واتفقت نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج واستنتاجات الدراسة النظرى حيث، تم رفض فرض العدم للفروض الثلاثة للدراسة وقبول الفروض البديلة وهى" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جائحة كورونا وازدياد المخاطر التى تتعرض لها البنوك."" " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وجودة القوائم المالية ". " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومخاطر البنوك في ظل جائحة كورونا.

ومما سبق توصى الدراسة، بمزيد من البحوث فيما يخص جائحة كورونا ، وخاصة أنها مستجد على الساحة العالمية ، لمعرفة تأثيراتها المختلفة وخاصة على المجال المحاسبى، ليس فقط على المستوى الفردى ، بل يجب أن يكون الاهتمام على المستوى الاكاديمى كجامعات من خلال المؤتمرات العلمية ، وكذلك على مستوى المنظمات المهنية.

كذلك يجب على البنوك المصرية مراعاة هذا المستجد العالمى ، ووضع عوامل الدعم المناسبة والتي تساعد على تدعيم واستقرار الوضع الاقتصادى للبلاد والذى تضرر بشكل كبير من الجائحة ، كغيرها من دول العالم ، وليس فقط القطاع المصرفي ، بل جميع قطاعات الدولة للتكاتف معا لتخطى تباعات هذا الوباء المدمر.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أ: الدوريات

١. **د.** احمد عابد محمد عبد البارى ، ادارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان : دراسة ميدانية على البنوك الخاصة العاملة بمصر ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، المجلد ٧، العدد ٣ ، جامعة قناة السويس ، تجارة الاسماعيلية ، **دار المنظومة**، ٢٠١٦

٢. العبسي علي، ضيف الله محمد الهادي، مهاوات العبيدي،" اشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق "IFRS9، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية** ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، مجلد ١، عدد ١ ، **دار المنظومة** ، ديسمبر ٢٠١٩

٣. أنس ساتي ساتي محمد ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية** ،الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية، مج٢٣ ، ع٤، **دار المنظومة**، 2015

١. د. حسن كامل فرج خميس، مدى استخدام مخصصات القروض في ادارة الارباح بالبنوك التجارية الخاصة (تحليل عملى) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبى الصادرة من البنك المركزى المصرى ، **مجلة الفكر المحاسبى** ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،المجلد ٢٠، العدد ٣، **دار المنظومة**، ٢٠١٦.

١. دينا كمال عبد السلام على حسن ، أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية، **مجلة البحوث المحاسبية** ،جامعة طنطا –كلية التجارة –العدد الثانى –**دار المنظومة** ، ٢٠١٩.

٢. عبد القادر حوة، اثر القياس والافصاح عن الادوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الابلاغ المالى الدولى والنظام المحاسبى المالى ، مجلة أفاق للعلوم ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد ١٦، **دار المنظومة** ،٢٠١٩ .

٣. نبيل عبد الرؤف ابراهيم ، التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار المال رأس كفاية منظور من عليه المترتبة والآثار IFRS ٩:النظامى : دراسة تطبيقية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ،مجلد ٤٢، العدد ٢، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، **دار المنظومة**، ٢٠١٨

٤. منى جبار محمد، صفوان قصيم عبد الحليم ، إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية فى ظل تبنى معايير الابلاغ المالى الدولية – الأدوات المالية IFRS ٩.على الخصائص النوعية، **مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**، كلية الامارات للعلوم التربوية ، العدد ٤٩، ، **دار المنظومة**، ٢٠٢٠

٥. محمد المهدى الامير محمد ، الاثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية (ifrs9) على أنظمة المعلومات المصرفية ،جامعة عين شمس – كلية التجارة –

قسم المحاسبة والمراجعة، **الفكر المحاسبي** , مج٢٣, ع٢،، **دار المنظومة،** 2019

٦. د / محمد موسى على شحاته ، انعكاسات التقييم المحاسبى للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS9) ومقررات بازلIII على تصنيف محفظة القروض المصرفية "مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية "**المجلة العلمية للدراسات المحاسبية** ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، العدد الاول، **دار المنظومة،** ٢٠١٩

٧. وفاء يوسف أحمد ، أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية ، الفكر المحاسبى ، جامعة عين شمس ، قسم المحاسبة والمراجعة ، مجلد ٢٠ ، عدد٤،، **دار المنظومة،** ٢٠١٦

ب :الرسائل العلمية .

١. أحمد مجدي الخالدي، الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إخفاض الخسائر الانتمائية المتوقعة) على البنوك العاملة في الأردن ،رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الهاشمية، **دار المنظومة،** ٢٠١٦

ثانيا: المراجع الاجنبية

1. Albrahimi Albianm,"Loan Loss Provisioning and Market Discipline: Evidence from the IFRS 9 Adoption, **www.ssrn.com**,(March 2020)
2. Alejandro Buesa, Francisco Javier, Población García And Javier Tarancón," Measuring The Procyclicality Of Impairment Accounting Regimes: A Comparison Between IFRS 9 And Us GAAP", **, www.ssrn.com**, 2020

3. Arndt-Gerrit Kund, Daniel Rugilo, "Assessing the Implications of IFRS 9 on Financial Stability using Bank Stress Tests", **www.ssrn.com** March 22, 2019
4. Ariella Felita Vashti, "Banking vs COVID-19 ", ,**www.ssrn.com** ,April 10, 2020
5. Asger Lau Andersen Emil Toft Hansen Niels Johannesen Adam Sheridan," Consumer Responses to the COVID-19 Crisis: Evidence from Bank Account Transaction Data", , **,www.ssrn.com** , May 19, 2020
6. Bert Loudis& Ben Ranish, "CECL and the Credit Cycle", ,**www.ssrn.com**, May 30, 2019
7. Begoña Giner& Araceli "Mora Bank Loan Loss Accounting and its Contracting Effects: The New Expected Loss Models",**www.ssrn.com** , November 2018
8. Ben S. Meiselmany, Stefan Nagelz, "Judging Banks' Risk by the Proots They Report' ",**www.ssrn.com** ,February 12, 2018
9. Bipasha Barua, Suborna Barua,"COVID-19 implications for banks: The case of an emerging economy with a weak finance system" " **, ,www.ssrn.com** , 20 Jul 2020
10. Carl Ldelonnbark," Setting scenarios and assessing scenario probabilities under IFRS 9 accounting"**__, ,www.ssrn.com** August 22, 2017
11. Charles M. C. Lee, Yanruo Wang& Qinlin Zhong," ELPR: A New Approach to Measuring the Capital Adequacy of Commercial Banks", **www.ssrn.com,** October 19, 2020

12. Edgar Löw,Lisa Emma Schmidt& Lars Franz Thiel,"Accounting for Financial Instruments under IFRS 9 – First-Time Application Effects on European Banks' Balance Sheets, **,www.ssrn.com** ,01/10/2019
13. Dieter Hessa And Martin Huettemannb," Predicting Bankruptc Via Cross-Sectional Earnings Forecasts" **,www.ssrn.com,** *February 2019*
14. Rimmy E. Tomy,"Threat of Entry and the Use of Discretion in Banks' Financial Reporting ",**,www.ssrn.com** ,June 27, 2018
15. Peterson K Ozili,"Accounting and Financial Reporting during a Pandemic" " , **,www.ssrn.com** , May 29, 2020
16. Tesfaye Lelissa," The Impact of COVID-19 on the Ethiopian Private Banking System", " , **,www.ssrn.com** ,june 11, 2020
17. Nancy Seelye& Paul Ziegler ,Impacts of COVID-19 on Banking, ":www.ssrn.com, June 30, 2020
18. Saqib Sharif **,"**Impact of COVID-19 Pandemic: Government Relief Package and the likely misallocation of loans in Pakistan" **,www.ssrn.com,** September 9, 2020
19. Sarah Chae, Robert F. Sarama, Cindy M. Vojtech, and James Wang," The Impact of the Current Expected Credit Loss Standard (CECL) on the Timing and Comparability of Reserves" **www.ssrn.com** ,October 2017
20. Mahmoud Fatouh," Robert Bockand Jamal Ouenniche(Impact of IFRS 9 on the cost of funding of banks in Europe" Staff Working Paper No. 851 , **www.ssrn.com** January 2020

21. Muhammad Suhail, RizwanlGhufran ,Ahmadl Dawood Ashraf,"Systemic Risk: The Impact of COVID-19" , **,www.ssrn.com** ,July 4, 2020
22. Jannis Bischof, Christian Laux& Christian Leuz," Accounting for Financial Stability: Bank Disclosure and Loss Recognition in the Financial Crisis, **www.ssrn.com**, July 2020
23. .Jiří Witzany, Stressing of Migration Matrices for IFRS 9 and ICAAP Calculations, **www.ssrn.com** ,2020
24. Zhi Li, Lingling Wang , Karen Wruck," Accounting−based Compensation and Debt Contracts, , **www.ssrn.com** September 27, 2019

قائمة الاستقصاء

جامعة السويس / كلية التجارة

الاستاذ الفاضل/ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتم اجراء دراسة ميدانية كجزء من البحث الذى يحمل عنوان " دراسة تحليلية لأثر المعيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا"، وذلك للوقوف على العلاقة بين المعيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا، ومن خلال هذا الهدف ينبثق مجموعة من الاهداف الفرعية والتى تتمثل فى:

١. توضيح المخاطر التى تتعرض لها البنوك في ظل أزمة كورونا.
٢. بيان أثر تلك المخاطر على جودة التقارير المالية بالبنوك، مع بيان كيف يمكن للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أن يزيد أو يقلل من حدة تلك التأثيرات على القوائم المالية بالبنوك.
١. التعرض لبعض الحلول التى قد تساعد في الحد من مخاطر الجائحة التى قد تتعرض لها البنوك المصرفية والحفاظ على كفاية رأس المال

ولذا فان الباحثة ترجو من سيادتكم التكرم بالتعاون معها من خلال الرد على الاسئلة الواردة بهذا الاستقصاء المتعلق بالدراسة المذكورة، حيث تمثل اجابتكم أحد الدعائم الاساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج، علما بأن ما تقدموه من آراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة ولن يستخدم الا فى أغراض البحث العلمى فقط.

ولكم جزيل الشكر ووافر الاحترام والتقدير،،،،

الباحثة

منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة بالسويس

س١: : فيما يلى مجموعة من المخاطر التى ترتبط بجائحة كورونا، فما هى درجة موافقتكم عليها.

البيـــــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١ إغلاق أجزاء من الاقتصاد: لمحاولة احتواء الفيروس					
٢. التكلفة الاقتصادية هائلة، نتيجة فقد العديد لوظائفهم					
٣ . ركود اقتصادى كبير، وهبوط اسعار الاصول، وتوقعات مالية غير مؤكدة					
٢. تدمير تريليونات الدولارات من ثروات البورصة،					
٥. تهدد جائحة COVID-19 بشكل كبير أداء البنوك في البلدان النامية وبقائها ونموها، لا سيما في تلك التي تلعب فيها البنوك دورًا مهيمنًا في الاقتصاد					
٦. أصبحت بعض قطاعات الأعمال مديونة وغير قادرة على سداد أقساط قروضها الرئيسية، أو فوائدها نتيجة تأثرها بفيروس كورونا، حيث توقفت ايرادات الشركات، مما أثر على الأرباح المحققة ورأس المال وفي النهاية على الملاءمة المالية،					
7.الوباء غير كلا جانبي المعادلة، من خلال إبطاء نمط نمو الائتمان حيث لن تكون البنوك مرتاحة للإقراض في وقت الأزمة و سينخفض الطلب على الائتمان عندما لا يبدو الأداء الاقتصادي كالمعتاد، وعلى الجانب الاخر يتم الطعن في أنظمة البنوك المستقرة بسبب الطلب اللاحق من المقترضين للبنوك للتنازل عن أو خفض سعر القروض					

س٢: فيما يلى مجموعة من المخاطر التى تتعرض لها المؤسسات البنكية، نتيجة طبيعتها المميزة عن غيرها من المؤسسات، فما هى درجة موافقتكم عليها:

البيـــــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١. خلال الأزمة المالية العالمية، حيث مارست البنوك العديد من الممارسات الخاطئة والتى مع الوقت دفعت					

المؤسسات المالية نحو الإعسار، كما وجد أن البنوك النظامية تشارك في ممارسات محاسبية لتيسير الدخل أثناء فترات الركود، كما لاحظوا أن البنوك النظامية العالمية في أوروبا تنخرط في ممارسات تسهيل الدخل في حقبة ما بعد الأزمة بينما كان تجانس الدخل شائعًا بين البنوك غير النظامية في حقبة ما قبل الأزمة(Petersonn,2020)،					
٢. شهدت البنوك ذات السيولة المنخفضة عوائد غير طبيعية أعلى من البنوك الأكثر سيولة، حيث عكست البنوك توقعات الأسواق بأن أسعار الفائدة المنخفضة من شأنها أن تزيد السيولة في النظام المالي، وبالتالي تؤكد النتيجة أن سياسة أسعار الفائدة ظلت أداة سياسية رئيسية في بداية الأزمة					
٣. وتتأثر السياسة الاقراضية بكفاية رأس المال حيث يعتبر حاجز واقى يمنع تسرب الخسائر الى الودائع فكلما زاد رأس مال البنك عن الحد الادنى للكفاية كلما زادت قدرته على تحمل الخسائر وتجنب الازمات المالية، يؤكد المنظمون في جميع أنحاء العالم على فكرة أن البنوك يجب أن تمتلك احتياطيات كبيرة من حيث رأس المال والسيولة للبقاء على قيد الحياة خلال انكماش دراماتيكي آخر، حيث ستظل بعض البنوك تحت ضغط هائل للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة بسبب أزمة الوباء المستمرة					
٤. **زيادة كبيرة في المخاطر النظامية أثناء الجائحة،** حيث تُعزى نقاط الضعف المتزايدة للمخاطر النظامية في النظام المصرفي إلى ثلاثة أسباب، مخاطر السيولة بسبب التباطؤ الاقتصادي، والتحمل المالي، وانخفاض الوصول إلى أسواق رأس المال بسبب انخفاض التصنيف الائتماني المحتمل					
٥ أن يؤدي الوباء إلى تفاقم وضع القروض المتعثرة،					

والانخفاض في جميع الأبعاد الثلاثة (قيمة الشركة، وكفاية رأس المال، ودخل الفائدة) بشكل أكبر عند زيادة معدل القروض المتعثرة ، وتُظهر النتائج أيضًا أن زيادة ١٠٪ من معدل القروض المتعثرة قد تجبر كفاية رأس المال لجميع البنوك على التقليل من الحد الأدنى لمتطلبات BASEL-III					
٦.زيلدة خسائر سداد القروض					

س٣: فيما يلى مجموعة من التأثيرات التي يحققها الالتزام بمعيار الدولى رقم ٩ ، فما هى درجة موافقتكم عليها:

البيـــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١. الشفافية التى تظهرها متطلبات الإفصاح الموسعة المتعلقة بنموذج المعيار					
٢. تعزيز الاستقرار المالي، من المتوقع أن تساعد تلك الشفافية والإفصاح على تدعيم التقارير والإفصاحات الرقابية المجمعة الدورية ومدى صلاحية وكفاية مبالغ الخسائر المتوقعة المبلغ عنها					
٣. يقدم المعيار العديد من المعلومات ذات القيمة للمستخدم الخارجى للقوائم المالية والعديد من الاطراف الاخرى ذوى المصلحة ، حيث يعتمد هذا المدخل على حسابات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من المقترض فاذا ما تم تسجيل القروض والخسائر الائتمانية المحتملة بناء على القيم الاقتصادية لن تكون هناك حاجة الى حساب مخصصات لخسائر القروض وادراجها بالميزانية، حيث أن أسعار الفائدة المتعاقد عليها في هذه الحالة ستغطى كافة الخسائر المتوقعة على مدار عمر القرض					
٤ تجنب المعيار ٩ الانتقادات الموجهه للمعيار ٣٩ من					

خلال تقديمه لإطار بسيط وشامل يوضح متطلبات التصنيف والقياس للأدوات المالية، كما أتاح خيارات مخفضة على أساس قابلية الاحتفاظ بالأصول بدلاً من نية الاحتفاظ بالأصل الفردي، كما ساعد على اتخاذ القرارات عن طريق عكس تأثير أنشطة إدارة المخاطر على البيانات المالية					
٥. يعترف المعيار تدريجيا بخسائر الائتمان المتوقعة، مما يحافظ على الاستقرار المالى، حيث يجب أن يراعى المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك البيانات التاريخية، الظروف الحالية وكذلك التوقعات الداعمة للأحداث المستقبلية والاقتصاد الكلي, مما يخلق آثار إيجابية على الاستقرار المالي والمرونة المصرفية					

س٤: فيما يلى مجموعة من العوامل التى تساعد على تحقيق كفاءة القوائم المالية ، فما هى درجة موافقتكم على العوامل التالية:

البيـــــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١. مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة بها، وما تحققه من منفعة للمستخدمين					
٢. يجب ان تخلو من التحريف والتضليل، وأن يتم أعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها					
٣. وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والانشطة الاقتصادية ككل					
٤. التغييرات على جودة المحاسبة من حيث الزيادة في التحفظ، سواء المشروط وغير المشروط، الناجم عن					

المعايير، وكذلك التأثير على كفاءة التعاقد وإدارة الأرباح، و تقديم معلومات عن المخاطر على القروض كوسيلة لزيادة انضباط السوق.					
٥. معالجة معلومات عدم التماثل في العلاقة بين البنك والمقرض					
٦. اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبنى معايير الابلاغ المالى الدولية وبيان تأثير خيار إعادة التصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل تلك المعايير على الخصائص النوعية، مما يسفر عن معلومات مفيدة لأسواق رأس المال ويساهم في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك					

س٥ : فيما يلى مجموعة من المخاطر التى تتعرض لها المؤسسات البنكية، في ظل جائحة كورونا، وضح مدى موافقتكم عليها

البيـــــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١ كفاية رأس المال : البنوك تحت ضغط هائل للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة بسبب أزمة الوباء المستمرة					
٢ يؤدي الوباء إلى تفاقم وضع القروض المتعثرة،وبالتالي زيادة معدل خسائر القروض					
٣ انخفاض الالتزام بمتطلبات بازل ٣ ، وتُظهر النتائج أيضًا أن زيادة ١٠٪ من معدل القروض المتعثرة قد تجبر كفاية رأس المال لجميع البنوك على التقليل من الحد الأدنى لمتطلبات BASEL–III					
٤ .تكوين الاحتياطيات السرية نتيجة زيادة معدل مخصصات الخسائر					